المحور السادس

المجتمع العراقي 2021

أ.د. سلام عبد علي[1]

6-1: تمهيد

على الرغم من أن الطبيعة البشرية تكاد تكون واحدة في سماتها وبنيتها العامة إلا أن ذلك لا يمنع وجود جماعات ومجتمعات بشرية متنوعة الخصائص والسمات، واختلاف البنية الاجتماعية لأي مجتمع انساني عن غيره ما هو إلا نتاج اختلاف الظروف الزماكانية، فضلاً عن اختلاف العوامل الطبيعية والثقافية والاجتماعية السائدة ولهذا نجد ان بعض المجتمعات الانسانية تعيش درجة جيدة من التطور والتقدم في مختلف مجالات الحياة، فيما تعيش مجتمعات اخرى تراجعاً على اكثر من صعيد وهذا الوصف الاخير يقترب بشكل أو بآخر من واقع المجتمع العراقي الذي يتميز بخصوصية معينة على صعيد التنظيم الاجتماعي القائم، وعلى صعيد نوع التغير الاجتماعي ومساراته ودرجته ومجالاته المختلفة، الامر الذي يترتب عليه خصوصية في التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع.

6-2: النزاعات العشائرية

لقد أكدت أحداث عام (2021) أن العشيرة ما زات مؤثرة على صعيد الفعل الاجتماعي في العراق، كما أكدت ان الصراعات والنزاعات العشائرية ما زالت مستمرة بفعل بعض تراكمات الماضي القريب الذي مزق العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع فضلاً عن تأثير المتغيرات الجديدة التي فرضت نفسها بقوة على التنظيم الاجتماعي مع تنوع اسباب هذه النزاعات وتعددها وازدياد حدتها تبقى الحلول غائبة أو غير مؤثرة للخروج من دوامة المشاكل المستمرة والمتنوعة، وهذا الواقع المؤلم يؤشر لنا الحقيقة التي تقول «أن ضعف القانون والاجهزة المكلفة بتطبيقه هو العامل الحاسم في عودة الجماعات السابقة على ظهور الدولة إلى الواجهة».

(1) جامعة بغداد.

على ما يبدو أن النزاعات العشائرية التي حدثت خلال عام (2021) لا تختلف كثيراً عن النزاعات السابقة بل هي امتداد لها، ولقد تم تشخيص ذلك من قبل الأجهزة الأمنية، ولا جديد في هذا الصدد سوى كمية السلاح الكبيرة التي ما زالت تمتلكها العشائر المتنازعة أو تصل إليها من مصادر مختلفة ونوع هذه الأسلحة، فما من شك أن كثيراً من هذه الأسلحة تحصلت عليها العشائر أثناء الحرب على داعش بفعل تداخل الانتماء بين العشيرة والفصائل الشعبية المسلحة التي تطوعت للقتال ضد داعش، فضلاً عن رواج سوق بيع وشراء الأسلحة دون ضوابط أو مراقبة من قبل الأجهزة الأمنية.

من الواضح أن بعض النزاعات العشائرية قد تواصلت وتفاقمت بسبب تراكم الخلافات السابقة وضعف دور الأجهزة الأمنية التي انشغلت بالتحديات الداخلية والخارجية، ولكن مع مرور الوقت أدرك القائمون على الملف الأمني في العراق خطورة هذا الوضع وتأثيراته السلبية على مستقبل السلم المجتمعي، ولهذا عملوا على تدارك هذا الأمر عبر عرض مسودة مشروع قانون الاسلحة المتوقع صدوره خلال الدورة الانتخابية

وعلى وفق تقرير وزارة الداخلية العراقية، فقد سجل أكثر من 80 نزاعاً عشائرياً في العراق منذ مطلع عام 2021، تصدّرت البصرة وميسان وبغداد وذي قار المحافظات في كونها الأعلى في تلك المنازعات التي تحصل عادة نتيجة مشاكل على أرض زراعية أو مشاكل اجتماعية واقتصادية، وأخرى مرتبطة بالثأر بعضه يمتد لعشرات السنين[1]، وعلى ما يبدو ان خصوصية محافظة البصرة من الناحية الجغرافية والاقتصادية ساهمت بدرجة كبيرة في استفحال النزاعات العشائرية واستمرارها في مركز المحافظة وفي اطرافها، فعلى الرغم من كون البصرة محافظة غنية بمصادرها الطبيعية وعلى وجه الخصوص النفط والماء إلا أن هذه المصادر لعبت دوراً كبيراً في اندلاع العديد من النزاعات العشائرية، وما زال الصراع على الممتلكات من الاراضي والمياه هو العامل الحاسم في هذا الصدد، كما ساهم الصراع على الاستثمارات النفطية في اندلاع عدد من النزاعات العشائرية، ومع ذلك لا يمكن اغفال دور الخلافات القديمة واختلال الوضع الامني في المحافظة في حدوث بعض النزاعات العشائرية.

أما محافظة ذي قار فعلى ما يبدو ان لها خصوصية تكاد تختلف بها عن غيرها، فالوضع الامني في هذه المحافظة هش وغير مستقر منذ سنوات وعلى وجه الخصوص بعيد اندلاع تظاهرات تشرين عام 2019، إذ يكاد ينعدم الاستقرار الأمني بفعل الصراعات السياسية المستمرة فضلاً عن والنزاعات العشائرية التي أخذت ترتبط

(1) للمزيد ينظر موقع العربي الجديد على شبكة الانترنت https://www.alaraby.co.uk/society.

بشكل أو بآخر بالموقف من تظاهرات تشرين، ولهذا يمكن القول ان الوضع في هذه المحافظة معقد نسبياً ويحتاج إلى حلول جذرية تستند إلى القانون والى تفاهمات مشتركة في مجمل القضايا المختلف عليها بين العشائر وبين القوى الاخرى المؤثرة في عملية اصدار القرار في المحافظة.

لقد اسهمت النزاعات العشائرية منذ بداية عام 2021 وحتى تأريخ كتابة هذا المقال بمقتل 32 شخصاً، على الرغم من انخفاض حدة الدكات العشائرية[1] بعد أن أصدر مجلس القضاء الأعلى تعليمات أكد فيها أن جرائم التهديد عبر الدكة العشائرية تعد صورة من صور التهديد الإرهابي وفقاً لأحكام المادة 2 من قانون مكافحة الإرهاب في العراق رقم 13 لسنة 2015، فبحسب مجلس القضاء الاعلى يعد التهديد الذي يهدف إلى القاء الرعب بين الناس أياً كانت بواعثه من الأفعال الإرهابية، ولهذا بات القائمون بالدكة العشائرية يعاملون على وفق قانون مكافحة الإرهاب.

لقد قدرت بعض الاحصاءات ان العراق يأتي في المرتبة الثانية بعد اليمن في أعداد قطع السلاح المنتشرة في الدول العربية، بعدد يصل إلى 7.5 مليون قطعة سلاح خارج المنظومة الرسمية، بينما أكد أحد الخبراء الأمنيين في العراق أن وزارة الداخلية العراقية ذاتها لا تعلم عدد قطع السلاح المنتشرة خارج المنظومة الأمنية بفعل افتقار العراق للإحصاءات، فضلاً عن استمرار عمليات التهريب بين العراق وإيران، ويرى هذا الخبير «ان مشكلة السلاح في العراق مركبة ومعقدة للغاية»، وان قطع السلاح في العراق خارج الوكالات الأمنية قد يتجاوز 12 مليون قطعة»[2].

في هذا الصدد أشار قائد عمليات البصرة إلى ان «النزاعات العشائرية لا يمكن السيطرة عليها بين يوم وليلة»، فهناك نزاعات عشائرية منذ عام 1958 وما زالت مستمرة إلى الآن، وأخرى منذ عام 1997 وحتى يومنا هذا، فضلاً عن النزاعات العشائرية الاخرى التي تعود غالبيتها لمشاكل حدثت مطلع القرن الحالي، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ «القوات الامنية تمكنت خلال عام 2021 وقبله من حل 82 نزاعاً عشائرياً حصل في البصرة، وان «العمليات الامنية التي انطلقت في البصرة استطاعت ان تحد من النزاعات العشائرية بنسبة تصل إلى 85 %، تجدر الاشارة هنا إلى أن العرف السائد في المناطق الجنوبية هو عدم الشكوى امام المحاكم المختصة إذا ما حصل نزاع عشائري إلا في الأحوال النادرة.

اما في محافظة ذي قار، فلقد أكد مصدر أمني تفشي ظاهرة امتلاك السلاح الثقيل وزيادة عمليات تخزينه لدى العشائر في المحافظة، وعلى ما يبدو ان هناك عوامل كثيرة مؤثرة في تفشي هذه الظاهرة لعل أهمها تهريب الاسلحة والاتجار بها او الاستيلاء عليها من قبل بعض القوى الفاعلة في المحافظة سواء كانت قوى سياسية او عشائرية.

(1) لقد أصدر مجلس القضاء الأعلى قراره الفصل باعتبار «الدكة العشائرية» إرهاباً وفق المادة الثانية من قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005، التي تنص على أن «التهديد الذي يهدف إلى القاء الرعب بين الناس أياً كانت بواعثه يعد من الأفعال الإرهابية»، تصل عقوبة الدكة العشائرية من مؤبد الى اعدام، ولا تتعلق الدكة العشائرية فقط بإطلاق النار أو رمي الرمانة اليدوية وانما أيضاً بالكاتبة على جدران المنازل.

(2) الانترنت موقع نون بوست الاخباري (https://www.noonpost.com) في 12/27/ 2021.

ووفقاً لهذه المصادر الامنية فإنَّ «هناك حملات كبيرة نفذتها القوات الامنية في المحافظة وقامت بمصادرة كميات كبيرة من السلاح لدى هذه العشائر، ولقد تخلل ذلك تنظيم حملات توعية تهدف للتعريف بمخاطر حيازة السلاح غير المرخص، والنتائج المترتبة على حيازة هذا السلاح» أما في محافظة ميسان فعلى ما يبدو ان النزاعات العشائرية قد خفت حدتها على الرغم من وجود نزاعات عشائرية في منطقة على حساب أخرى بفعل تفاوت الإجراءات الامنية بين هذه المناطق الناتج عن ضعف القيادات الامنية، «لكن بالمجمل لا توجد سيطرة على أمر العشائر في ميسان، وبحسب أحد المسؤولين في المحافظة فإنَّ هناك عشائر تهاجم مراكز الشرطة بين الحين والاخر، وهناك من يقتحم هذه المراكز لإطلاق سراح بعض المعتقلين فيها[1]، ولقد بات واضحاً ان العوامل المؤدية الى النزاعات العشائرية كثيرة ومتنوعة، كما ان النتائج المترتبة عليها متعددة وخطيرة، وقد يكون تفتت العلاقات الاجتماعية أحد أخطر تلك النتائج، فلا يمكن إعادة بناء مجتمع وتحقيق متطلبات تنمية من دون تعاون أفراد المجتمع من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، ولا يُمكن التحرر من الشعور بالحاجة ومن الخوف، بل لا يمكن الشعور بالأمن الاجتماعي إلا في ظل علاقات اجتماعية متوازنة تستند إلى مبدأ سيادة القانون، ومع الاعتراف بأن الصراع جزء من الطبيعة البشرية إلا أن ذلك لا يعني اللجوء إلى القوة لحسم الصراع، كما لا يعني ذلك استخدام وسائل العنف لإدارة الصراع أو النزاع، ولكن الأمر المؤكد هو أن الإنسان بحاجة إلى تغليب لغة العقل والمنطق في فض الخلافات والنزاعات، وهناك الكثير من التجارب الإنسانية التي أكدت أن الاحتكام إلى القانون هو السبيل الوحيد لحسم النزاعات مهما كان نوعها أو شدتها، ولقد بات معيار تقدم الأمم والشعوب يقاس بمدى التزام أفراد المجتمع بالقانون وبمدى احترام الدول وحكوماتها لحريات شعوبها ومدى قدرتها على تطبيق القواعد القانونية التي وضعتها لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

من المعلوم ان العشيرة في العراق ارتبطت بالعقيدة الدينية وبمرجعياتها الروحية منذ مدة زمنية ليست قصيرة، ولهذا فإنَّ العشيرة وعلى وجه الخصوص في جنوب العراق لا تستطيع في مختلف الاحوال الخروج على توجيهات المرجعية الدينية وتوصياتها، وان حدث ذلك فانه قد يدخل في باب الارتداد، ولكن الاشكالية تكمن في اختلاف مواقف العشائر من المرجعية الدينية، ولهذا فإنَّ الاسلوب والطريقة الامثل للتعامل مع النزاعات العشائرية وايجاد الحلول المناسبة لها هو تبني مشروع تكاملي ديني وقانوني واجتماعي تتبناه المرجعية الدينية والقوى الفاعلة في المجتمع العراقي.

3-6: العشائرية والانتخابات: هل تم فك الارتباط؟

يكاد يتميز المجتمع العراقي بتعدد القوى الفاعلة فيه وتنوعها على امتداد تاريخه الحديث، ولكن نفوذ هذه القوى وطبيعة السلطة التي تمتلكها كثيراً ما يكون عرضة للتغير بحسب الظروف والأوضاع المجتمعية، وغالباً ما يكون البعد السياسي أحد العوامل الحاسمة في هذا المجال، فالقوى والنخب الدينية والسياسية والاقتصادية والعلمية والقبلية لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً في فترات متعددة، والأحداث التي مر بها العراق أشرت هذه الحقيقة، فالعشيرة بوصفها جماعة مرجعية تعد أحد أهم القوى الفاعلة في المجتمع العراقي والتي لم يقتصر دورها يوماً

(1) الانترنت https://shafaq.com في 2021/12/27.

ما على المهام الاجتماعية على الرغم من أهمية هذا الدور وعلى وجه الخصوص في أوقات غياب سلطة القانون أو تراجع دورها في أفضل الأحوال، ولهذا كان الدور السياسي للعشيرة حاضراً في كل حدث أو أزمة مجتمعية أو سياسية، ولقد حاول النظام السابق الإفادة من دعم شيوخ العشائر في الكثير من المواقف التي كانت موضع جدل على صعيد الرأي العام المحلي أو العالمي منها الحرب مع إيران عام 1980.

على ما يبدو ان الممارسة الديمقراطية بعد عام 2003 فرضت على جميع القوى الفاعلة في العراق المعاصر إعادة بناء نفسها من جديد، ولقد وجدت العشيرة نفسها أمام فرصة تاريخية لدخول أبواب المعترك السياسي.

الانتخابات بأنواعها كافة كانت هي كلمة السر بوصفها الأداة والوسيلة المثالية لعودة العشيرة إلى واجهة المجتمع، لهذا كانت العشيرة مؤثرة جداً في جميع الانتخابات التي شهدها العراق بعد عام 2003 سواء كانت هذه الانتخابات تشريعية أو مجالس محافظات أو مجالس بلدية ولقد استمر هذا الدور فاعلاً ومؤثرا بقوة باستثناء انتخابات عام 2021 التي شهدت نظام انتخابي جديد منح فرصة أكبر للأفراد المستقلين بالوصول إلى البرلمان، هذه الانتخابات التي شهدت تراجعاً واضحاً لسلطة العشيرة في دعم أبناءها للوصول إلى مجلس النواب، ولقد أشرت نتائج الانتخابات الأخيرة هذا الأمر، فلقد خسرت العشيرة بعض من قوتها وسلطتها التي كانت تعتقد أنها كافية لإيصال من تريد إلى السلطة التشريعية، فلقد اظهرت النتائج وصول أكثر من 220 وجهاً جديداً في البرلمان، منهم 15 عضواً من حزبين مستقلين هما امتداد واشراقة كانون فضلاً عن فوز 57 امرأة بأصوات الناخبين من دون الاعتماد على «الكوتا النسوية» كما هو متعارف عليه دستورياً، وأغلب هؤلاء الاعضاء لم تؤثر العشيرة كثيراً في وصولهم إلى البرلمان خصوصاً المستقلين والنساء.

هل تم فك الارتباط بين العشيرة والسياسة؟

يبدو أن العلاقة بين العشيرة والسياسة في طريقها إلى التفكك، هكذا سارت الأمور خلال العام الماضي نسبياً أو على الأقل ستسير مستقبلاً، ربما لن يكون للعشيرة حضوراً كبيراً في هذا المجال على أقل تقدير، إذ ان العديد من الأمور قد تغيرت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وعلى ما يبدو أن أحداث تشرين كان لها كلمة الفصل في تغيير المشهد السياسي بل وحتى الاجتماعي، فهذه الأحداث أربكت الوضع العام في العراق، والعشيرة نفسها باتت في وضع لا تحسد عليه بعد ان انقسم أفرادها ما بين مؤيد للتظاهرات وما بين معارض لها، ولكن هذا لا ينفي توحد مواقف بعض العشائر من هذه التظاهرات وعلى وجه الخصوص بعض عشائر محافظة ذي قار، ولكن من الواضح أن الاحداث التي رافقت التظاهرات انعكست بالنتيجة على توجهات الناس وتصوراتهم بشأن جميع القضايا والمواقف الحياتية، فلم يعد مجال للمساومة على القضايا الأساسية بل وحتى على بعض المصالح ذات البعد المناطقي، فالجميع بات يعلم أن كل شيء قابل للتغيير، وإن أداة التغيير لن يمثلها العقل أو الضمير الجمعي بحسب مفهوم دوركهايم، إذ أن الانتخابات نفسها جاءت نتيجة لضغوط قوى مدنية وقوى شعبية من الشباب الذي تجاوز إطار العشيرة إلى الاطار الأوسع والاكثر تعبيراً عن الفعل المديني بمختلف أشكاله وصوره.

لقد أشرت نتائج الانتخابات الاخيرة انتصار السياسة والدين على العشيرة في محافظات العراق الجنوبية وفي محافظات الفرات الاوسط إلى حد كبير، فالكتلة الصدرية التي حصدت 73 مقعداً كانت مرجعيتها دينية ولم تستمد سلطتها من العشيرة، والمستقلون الذين حصلوا على 41 مقعد كانت مرجعيتهم مدنية ولقد ساهمت

مختلف الانتماءات بوصولهم إلى البرلمان، وهذا الوصف ينطبق على بعض الفائزين بفعل ولاءهم لكتل سياسية معينة على الرغم من انتماءاتهم العشائرية، ولكن هذا الواقع لا ينفي فوز بعض اعضاء البرلمان بفعل الدعم العشائري لا سيما في المناطق الغربية من العراق، إذ ان الولاء للعشيرة في هذه المناطق يبقى مؤثراً جداً على صعيد الفعل والسلوك الانساني، ولكن لا توجد احصاءات دقيقة تؤكد لنا الدور الفعلي للعشيرة في هذا المجال، ومهما يكن من أمر يبدو أن العشيرة التي انقسمت على نفسها في تظاهرات 2019 على الاقل في المناطق الجنوبية أدركت أن مجال عملها ودورها لن يعود كما كان ظلاً للدولة ومنافساً لها احياناً، وانما قد يتحدد هذا الدور مستقبلاً بالقضايا والأمور الاجتماعية التي نشأت من أجلها العشيرة بوصفها جماعة مرجعية لتسوية بعض النزاعات والخلافات في المجتمع المحلي وفي إطار القانون حتماً.

4-6: العنف الأسري

ما زال العنف الأسري في العراق ظاهرة تثقل كاهل المعنيين وأصحاب القرار في المجتمع فهذا النوع من العنف وان كان ظاهرة لها امتداداتها التاريخية في عمق الثقافة العراقية إلا أن بعض انماطه بدت جديدة ومستحدثة في العائلة العراقية، وقد يكون لوسائل الاتصال الحديثة دورها المؤثر في هذا الصدد، لكنه من السابق لأوانه الحديث عن حجم هذا الدور وعن طبيعة تأثيره على أفراد المجتمع والجديد في العنف الأسري التحول الطارئ على صعيد القائمين بالعنف، فلقد تمدد العنف الأسري مكانيا واجتماعياً ولم تعد ممارسته تقتصر على الآباء والأبناء بحكم السلطة الأبوية أو بحكم السمة الذكورية للمجتمع بل حدث تحول خطير في طبيعة العنف الأسري، فلقد أكدت بيانات مديرية الأسرة والطفولة أن العنف الأسري لعام 2021 هو امتداد لواقع اجتماعي ترسخ فيه العنف كممارسة تكاد تكون يومية في الأسرة وخارجها.

لقد أشرت بيانات مديرية حماية الأسرة والطفولة أن عام 2021 وجود 27630 حالة عنف أسري تم رصدها في عموم العراق باستثناء إقليم كردستان، وهذه البيانات قد لا تؤشر الواقع أو الحقيقة بصورة كاملة؛ لأن هناك عشرات وربما مئات الآلاف من صور العنف الاسري لم يتم التبليغ عنها لأسباب اجتماعية وثقافية بل وحتى اقتصادية.

ليس هناك من جدل أن هناك تباين مكاني في توزيع حالات العنف بين المحافظات كما أن هناك تباين مكاني بين الريف والمدينة بشأن طبيعة العنف ونوعه وحجمه ومدياته، بل ان بعض أنماط العنف الأسري قد لا توصف كذلك في الريف وحتى في بعض المدن، فقد يقع ضرب الطفل أو المرأة أو البنت تحت مبررات دينية من باب التأديب أو العقوبة البسيطة لمنع تكرار الفعل انطلاقاً من مبدأ الردع الخاص والعام، وهذا يعني أن كثيراً من حوادث العنف الأسري التي لم يتم التبليغ عنها تقع ضمن الحالات المسكوت عنها أو التي لا تعد ممارسة تتصف بالعنف.

وفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن مديرية حماية الأسرة في وزارة الداخلية فقد بلغ عدد حالات اعتداء الزوج على الزوجة 16007 حالة بواقع أكثر من نصف عدد الحالات المسجلة لمختلف أنماط العنف الأسري، وهذا الأمر ليس جديداً بحكم طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في الأسرة فهذه العلاقة ما زالت تميل لصالح

الرجل ولسلطته التي يفترض أن لا ينازعه أحد عليها في أي وقت وفي أي مناسبة، وهذا الامر مفروغ منه في ظل استمرار سيطرة المفاهيم التقليدية على طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة بشكل عام، وبين الزوج والزوجة على وجه التحديد، لكن التطور الذي حدث في هذا المجال هو حالات التبليغ عن هذا العنف، فلم يكن مقبولاً منذ سنوات قريبة مضت أن تقوم الزوجة بالإبلاغ عن اعتداء الزوج عليها، لأن ذلك يمثل خروج على قيم العائلة ومفاهيمها وربما خروج على آداب وأخلاق المجتمع، لكن التغيرات المختلفة على أكثر من صعيد كان لها الدور البارز في هذا المجال لا سيما التغير الحاصل في مركز المرأة ومكانتها في المجتمع ووعيها بنوع وطبيعة حقوقها التي نصت عليها القوانين، فضلاً عن الدور المؤثر لبعض الوحدات الأمنية المستحدثة في وزارة الداخلية مثل مديرية حماية الأسرة، ومديرية الشرطة المجتمعية وإسهاماتهما في عدد من حملات التوعية بشأن العنف الأسري وضرورة التبليغ عنه من أجل الحد منه ومكافحته بحكم انعكاساته السلبية الخطيرة على الأسرة والمجتمع.

فضلاً عما تقدم حدث تحول آخر بشأن صلاحية ممارسة العنف في العائلة العراقية وقد سبقت لنا الاشارة إلى أن الزوج هو صاحب القرار في الأسرة، وبالتالي فهو مخول ضمنياً بامتلاك ناصية ممارسة العنف في أي وقت يشاء وضد أي فرد من أفراد الأسرة بحكم الصلاحية التي منحتها إياه بعض التفسيرات الدينية المغلوطة لعملية تنظيم الأسرة وضبط سلوك أفرادها، لكن مع ذلك ظهرت خلال العام 2021 بحدود 3294 حالة اعتداء من قبل الزوجة على الزوج، وهذا الرقم كبير جداً لعدة أسباب، أولها هو أن هذه الاعتداءات غريبة على قيم المجتمع حتى وان حدثت بعض حالات الاعتداء سابقاً على الزوج فهي حالات تكاد تكون نادرة أو لاتصل إلى الأجهزة الأمنية أو المعنية بهذا النوع من العنف، ولكن أن تصل الحالات خلال عام واحد إلى هذا العدد فهذا يعني أن هناك خلل في المنظومة الأخلاقية والاجتماعية للأسر التي تعرضت لهذا النوع من العنف، والغريب في الأمر هو وصول هذه الحوادث إلى الأجهزة الأمنية، وبكل تأكيد ليس لدينا تصور كامل عن الجهة التي اتصلت بالأجهزة الأمنية للتبليغ عن هذه الصورة من العنف، (اعتداء الزوجة على الزوج). فمن المعلوم أن المجتمع العراقي هو مجتمع ابواني وذكوري، وان الرجل أو رب الاسرة يستمد قوته من السلطة التي يتمتع بها في الأسرة وخارجها، ولهذا فمن الصعوبة بمكان تصور قيام الرجل أو حتى بعض أفراد اسرته بتبليغ الأجهزة الأمنية عن حالة اعتداء حدثت له من قبل زوجته، وإن وجد ذلك فإنَّ الحالات قليلة بالقياس إلى حالة الوعي التي بدأت تترسخ لدى الناس بضرورة التبليغ عن حالات العنف الأسري التي تستهدف تماسك الأسرة ووحدتها.

هناك صورة أخرى عن العنف الاسري في عام 2021 تكاد تكون مخيفة ويمكن وصفها بالخطر القادم على صعيد العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع، فلقد طفت على سطح العلاقات الأسرية حالات كثيرة لاعتداء الأبناء على الآباء، وعلى ما يبدو أن هذه الحالات أخذت تستفحل مع مرور الوقت معلنة تحديها للقيم والآداب العامة في المجتمع.

إذ أشرت بيانات مديرية حماية الأسرة والطفولة في وزارة الداخلية وجود تزايد في عدد هذه الحالات في عام 2021 عن العام الذي سبقه. فلقد بلغ عدد الحالات لعام 2021 بحدود 3080، وهذا العدد يفوق عدد حالات اعتداء الآباء على الأبناء بمرتين تقريباً، إذا بلغ عدد حالات الاعتداء الأخير 1005 حالة فقط، وهناك أكثر من تفسير لهذا الأمر، ففي البداية علينا الإقرار بأن كثير من حالات اعتداء الآباء على الأبناء هي من الظواهر

المسكوت عنها كونها تقع في إطار التأديب إذا لا يمكن تصور وجود مجتمع يحمل قيم واعراف اجتماعية ومعايير دينية تمنح الأب أو رب الأسرة سلطة على بقية أفرادها ثم يحدث تحول كبير في هذه السلطة بحيث يخرج الأبناء عليها من دون مقدمات أو مبررات منطقية، بعبارة أخرى فإنَّ مفاهيم التنشئة الاجتماعية وقيمها تمنع الكثير من الأبناء من اللجوء إلى الجهات الأمنية لحسم الخلاف بينهم وبين الآباء إلا في الحالات التي يكون فيها الاعتداء قاس ويحتاج إلى حماية الأبناء من قبل أجهزة القانون، وهذا الواقع يؤكد لنا حقيقة قد يغفلها الكثير الناس وهي أن التحديات والصعوبات التي واجهت الكثير من أرباب الأسر ساهمت بدرجة كبيرة في كثير من حالات الاعتداء على الأبناء، وهذا الوصف ينطبق على كثير من حالات وصور العنف الأسري الأخرى.

إن الإنسان مجموعة من المشاعر الإنسانية والعواطف التي تتأثر بدرجة أو بأخرى بحسب الفروق الفردية بين بني البشر ولهذا فإنَّ المشاعر والأحاسيس قد تتأثر بفعل عوامل ومتغيرات وظروف عدة بما في ذلك ضغوطات الحياة التي تؤدي فعلها المدمر في كثير من الأحيان وتقضي على كل شيء جميل في الأسرة وخارجها لكن هذا التفسير لا يبرر مظاهر السلوك العدواني التي تتجسد أحياناً في فعل مدمر على أكثر من صعيد وتحت جميع الظروف لا يمكن قبول هذه الزيادة في حالات اعتداء الأبناء على الآباء، ولولا أن هذا النوع من العنف مستهجن وغير مقبول على أكثر من صعيد لما وصلت هذه الحالات إلى الجهات الأمنية المعنية.

جدول (6-1): اعداد الاعتداءات والعنف الاسري بحسب درجة القرابة

درجة القرابة	العدد	النسبة المئوية
اعتداء الزوج على الزوجة	16007	57.9
اعتداء الزوجة على الزوج	3294	11.9
الاعتداء مابين الاخوان والاخوات	2068	7.5
اعتداء الاباء على الابناء	1005	3.6
اعتداء الابناء على الاباء	3080	11.1
اخرى	2176	7.9
المجموع	27630	100.0

المصدر: العميد الحقوقي علي محمد سالم، مدير عام حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري، وزارة الداخلية.

6-5: حوادث الانتحار

تحتفل منظمة الصحة العالمية سنوياً باليوم العالمي لمنع الانتحار الذي يصادف في 10 أيلول من كل عام، وعلى الرغم من أهمية هذا اليوم ودوره في توعية الناس حول خطورة الانتحار على الفرد والمجتمع إلا انه وبحسب المدير العام لمنظمة الصحة الدولية الدكتور تيدرو فإنَّ هناك شخص يفقد حياته كل 40 ثانية جرّاء الانتحار، فيما اشارت بيانات أخرى لمنظمة الصحة العالمية في 17 حزيران 2021 إلى انه في كل عام يضع (703,000) شخص نهاية لحياته، لكن هذا ليس كل شيء، إذ أن أرقام حالات محاولات الانتحار أكبر من ذلك بكثير، فلقد صنف الانتحار في عام 2019 بأنه رابع أهم سبب للوفاة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 عاماً على الصعيد العالمي، والواقع أن أكثر من 79 % من حالات الانتحار العالمية في عام 2019 حدثت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويمثل ابتلاع المبيدات والشنق والأسلحة النارية من بين الأساليب الأكثر

شيوعاً للانتحار على مستوى العالم[1].

على صعيد الواقع العراقي، فقد أعلنت وزارة الداخلية ارتفاع عدد حالات الانتحار خلال عام 2021، ولقد تم تشكيل لجان متخصصة لدراسة ما وصفتها بـ «الظاهرة»، وبحسب المتحدث باسم الوزارة لوكالة الأنباء العراقية، فإنه «نتيجة لزيادة نسب حالات الانتحار في عموم العراق فإنَّ الوزارة اتخذت جملة من التدابير، منها تشكيل لجان متخصصة لدراسة هذه الظاهرة والخروج بمعطيات تبين أسبابها ونسبتها مقارنة بدول الجوار».

المتحدث وفقاً لتقرير بثته قناة الحرة في 25 كانون الاول 2021 أشار إلى أن حالات الانتحار المسجلة عام 2021 بلغت 772 حالة، بزيادة أكثر من 100 حالة عن العام الماضي الذي سجل (663 حالة)، مؤكداً إن حالات الانتحار بدأت منذ عام 2016 تتجه نحو الازدياد.

جدول (6-2): عدد حالات الانتحار بحسب كل عام

السنة	عدد الحالات
2016	393
2017	462
2018	530
2019	605
2020	663
2021	772

المصدر: المتحدث باسم وزارة الداخلية خالد المحنا في حديث لوكالة الانباء العراقية في كانون الأول (ديسمبر) 2021.

يتضح من البيانات أعلاه أن هناك نسق تدريجي تصاعدي في عدد حالات الانتحار، وعلى ما يبدو ان تفكك العلاقات الاجتماعية والاسرية وازدياد حالات الاحباط وعلى وجه الخصوص لدى الشباب من العوامل المؤثرة في هذا الصدد، وهذا الامر يدعو إلى القلق والحذر بشأن مستقبل الحياة الاجتماعية فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي مر به العراق في العام الماضي على أكثر من صعيد إلا ان واقع الحال بحسب هذه الارقام لا يبعث على الامل، إذ أن بيانات عام 2021 ذات العلاقة بالانتحار تمثل قفزة كمية واضحة بالقياس الى الاعوام السابقة، الامر الذي يدعونا إلى التفكير كثيراً في الظروف والاوضاع النفسية والاجتماعية والبيئية التي مهدت للانتحار والتي قد تكون تراكمات الاعوام السابقة، أو ربما نتاج ظروف آنية قاهرة تفقد الفرد قدرته على ضبط انفعالاته بشكل قد يدفعه إلى الاقدام على الانتحار.

(1) https://www.who.int/ar/news الانترنت موقع منظمة الصحة العالمية في 2022/1/3.

جدول (6-3): نسب الانتحار بحسب الخصائص الاجتماعية للأفراد عام (2021)

التفصيل		النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 20 سنة	% 36.6
	20- 30 سنة	% 32.2
الجنس	الذكور	% 55.2
	الاناث	% 44.8
الحالة الاجتماعية	المتزوجون	% 40.0
	العزاب	% 55.0
المستوى التعليمي	دون الابتدائية	% 62.2
	دون المتوسطة	% 16.9
حالة العمل	العاطلون عن العمل	% 35.0
	ربات البيوت	% 29.9

المصدر: المتحدث باسم وزارة الداخلية خالد المحنا في حديث لوكالة الانباء العراقية كانون الأول (ديسمبر) 2021.

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

- ان نسب الانتحار بحسب الفئات العمرية التي تحددت في فئتين فقط، ولم توضح بيانات وزارة الداخلية نسب بقية الفئات العمرية، لكن على ما يبدو أنها أرادت التركيز على شريحة الشباب كونها الفئة الاكثر تأثيراً في عملية بناء وتقدم اي مجتمع، وخطورة الامر تكمن في وجود 68.8 % من الشباب أقدموا على الانتحار عام 2021.
- هناك فروق ملموسة بين كل من الذكور والإناث في نسب الانتحار، ولكن هذه الفروق ليست كبيرة، وهذا الوصف ينطبق على كل من المتزوجين والعزاب، إذ ان هذه الفئة الاخيرة اكثر عرضة للانتحار من غيرها لأنها كثيراً ما تعاني من الاكتئاب والوحدة والاغتراب عن الذات فضلاً عن الشعور باللاجدوى من الاستمرار في الحياة، وهناك نسبة مفقودة تقدر بـ 5 % لم يشر إليها أو يوضحها المتحدث باسم وزارة الداخلية، لكن باعتقادنا ان هذه النسبة موزعة على الحالات الاجتماعية الاخرى التي تعيش حالات الطلاق والترمل بل وحتى الانفصال الوقتي عن الاسرة.
- يتضح مدى اهمية التعليم في تنمية الوعي بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأسرة والمجتمع والدولة، إذ ان هذه البيانات تؤشر لنا مدى الحاجة إلى التعليم في تفادي الكثير من المشكلات الاجتماعية، وما من شك فإنَّ التعليم لا يقتصر على الحصول على المعرفة بل انه يساعد على بناء الشخصية السوية التي يمكن ان تسهم في عملية التنمية في جميع مراحلها، كما انه يسهم في بناء الذات الانسانية بشكل سليم يمكن أن يعود بالنفع على الفرد وعلى المجتمع، ولكن مع كل ذلك فإنَّ أهمية التعليم تبقى نسبية وليست مطلقة، إذ ان الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية قد تدفع بعض اصحاب الشهادات العليا إلى الاقدام على الانتحار، وهذا الامر ليس جديداً أو غريباً على الطبيعة البشرية، فحوادث التاريخ تؤكد لنا ان هناك عدداً من حالات الانتحار أقدم عليها مثقفون ومفكرون وعلماء وقادة مجتمع.

- يتضح مدى تأثير العمل في حياة الانسان، فالعمل مصدر لديمومة الحياة واستمراريتها، وعامل محفز على التغيير وعلى الرغم من الجدوى الاقتصادية للعمل لكن تبقى الاهمية المعنوية والاعتبارية هي العامل الحاسم في هذا الصدد، إذ ان هذه الاهمية تمنح الانسان الشعور بالوجود الانساني وبالذات بوصفها قيمة انتاجية واعتبارية في وقت واحد، بالمقابل فإنَّ غياب فرص العمل المناسبة، او ممارسة مهن واعمال هامشية تمتهن كرامة الانسان من شأنها التأثير في طريقة تفكير الفرد وفي سلوكه، وهذا الوصف ينطبق على ربات البيوت اللاتي كثيراً ما ينشغلن بواجبات يومية روتينية مملة في كثير من الاحيان، الامر الذي يدفع البعض منهن إلى سلوك طريق اللاعودة، ومع أهمية هذه البيانات إلا ان طبيعة بعض المهن تبقى مؤثرة إلى حد كبير في دفع الفرد للإقدام على الانتحار، لا سيما تلك المهن التي تنطوي على ضغوط نفسية كبيرة في العمل، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للعمل في حياة الإنسان إلا أنه يبقى متغيراً نسبياً على الاقل في المجتمع العراقي في مدد زمنية مختلفة.

جدول (6-4): نسب الانتحار بحسب الدوافع والاسباب لعام 2021

الدوافع والأسباب	النسبة المئوية
الضغط النفسي	22.3
الاضطرابات النفسية	34.6
الفقر	13.0
البطالة	9.5
الاحباط والفشل في تحقيق الطموحات	13.3
الاخفاق الدراسي	5.5 %
اسباب متفرقة اخرى	1.6 %
المجموع	100 %

المصدر: المتحدث باسم وزارة الداخلية خالد المحنا في حديث لوكالة الانباء العراقية في كانون الأول (ديسمبر) 2021.

يتضح من بيانات الجدول اعلاه بحسب المتحدث باسم وزارة الداخلية العوامل والاسباب التي دفعت الافراد إلى الاقدام على الانتحار، وكما هو مبين فإنَّ الاضطرابات النفسية التي يعاني منها بعض الافراد جاءت في مقدمة العوامل والاسباب التي تدفع نحو الانتحار وعلى الرغم من اختلاف مصدر هذه الاضطرابات ونوعها إلا ان الامر المؤكد ان هذه الاضطرابات يصعب السيطرة عليها أو التحكم بها، ولهذا فإنَّ هناك حاجة للاهتمام بالأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات النفسية في سبيل حمايتهم من مخاطر الانتحار، وهذا الوصف ينطبق على الافراد الذين يشعرون بوطأة ضغوط الحياة، وعلى وجه الخصوص عندما تكون هناك ضغوط نفسية تفوق قدرة الفرد على الاستمرار في الحياة وللعوامل الاقتصادية دورها المؤثر في هذا الصدد، فالفقر والبطالة من العوامل الحاسمة في حياة الكثير من الافراد، بالمقابل ظهرت عوامل جديدة مؤثرة على أرض الواقع لها علاقة بالإخفاق في تحقيق الاهداف أو الطموحات الشخصية سواء أكانت الاهداف اقتصادية أو تعليمية أو حتى عاطفية، فالفشل في جانب معين من هذه الجوانب قد يدفع الفرد إلى اتخاذ خطوات غير محسوبة خصوصاً عندما يقترن هذا

الفشل بمواقف غير عقلانية من جانب الاهل أو الاشخاص المحيطين بالفرد، وبكل تأكيد هناك عوامل أخرى تبقى مؤثرة في كل وقت على الرغم من نسبيتها مثل التفكك الأسري والإدمان على الكحول والمخدرات فضلاً عن العنف والوصم الاجتماعي.

بشكل عام وعلى الرغم من ثبوت الصلة بين الانتحار والاضطرابات النفسية من قبيل (الاكتئاب والاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول) في البلدان المرتفعة الدخل، إلا ان كثيراً من حالات الانتحار تحدث بسرعة وبطريقة غير محسوبة في لحظات الأزمة عندما تنهار قدرة المرء على التعامل مع ضغوط الحياة، مثل المشاكل المالية، أو الانفصال أو الطلاق أو الآلام والأمراض المزمنة، فضلاً عن ذلك ثمة صلة قوية بين النزاعات والكوارث والعنف وسوء المعاملة أو فقد الأحبة والشعور بالعزلة وبين السلوك الانتحاري.

ويمكن الوقاية من حالات الانتحار عن طريق تبني نهج «عِش الحياة» (LIVELIFE)، الذي وضعته منظمة الصحة العالمية للوقاية من الانتحار، عن طريق التدخلات الآتية التي ثبتت فعاليتها استناداً إلى مجموعة من المعطيات السابقة[1]:

- تقييد الوصول إلى وسائل الانتحار.
- التواصل مع وسائل الإعلام لعرض مواد إعلامية بشأن الانتحار.
- تعزيز مهارات الحياة الاجتماعية والعاطفية لدى المراهقين.
- التعرف مبكراً على الأفراد الذين يظهرون سلوكيات انتحارية، وتقييم حالتهم وإدارتها ومتابعتها.

ووفقاً لهذا المنظور ينبغي تبني استراتيجية وطنية للوقاية من الانتحار في العراق من اجل اذكاء الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على أمن المجتمع واستقراره، كما ينبغي إخراج موضوعى الانتحار من دائرة المحرمات لإحراز درجة مقبولة من التقدم في الوقاية منه، ولهذا فإنَّ جهود الوقاية من الانتحار تتطلب مسبقاً التنسيق والتعاون بين جميع القطاعات ذات العلاقة بهذه المسألة في العراق، وعلى وجه الخصوص القطاع الصحي وقطاعي التربية والتعليم فضلاً عن مؤسسات المجتمع الاخرى، على ان يقترن ذلك بجهود مجتمعية شاملة ومتكاملة، إذ لا يُمكن لأي نهج أن ينجح بمفرده على احتواء مسألة بهذا القدر من التعقيد مثل الانتحار.

6-6: الاتجار بالبشر والتسول

لقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 30 تموز من كل عام بانه اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولقد اعتمدت الأمم المتحدة شعار حملة القلب الازرق الذي يعبر عن حزن الأشخاص الذين تم الاتجار بهم، ويُعرَّف الاتجار بالبشر في بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، بأنه «تجنيد شخص أو نقله أو إيواءه أو استقباله بوسائل مثل التهديد بالقوة أو استخدامها أو غيرها من اشكال الإكراه أو الاختطاف

(1) موقع منظمة الصحة العالمية على الانترنت https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/suicide

أو الاحتيال أو الخداع بغرض الاستغلال «، ووفقاً لهذا التعريف تتكون جريمة الإتجار بالبشر من ثلاثة عناصر أساسية[1]:

- فعل الاتجار، ويقصد به تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم.
- وسائل الاتجار، وتشمل التهديد بالقوة أو استخدامها، أو الخداع، أو الإكراه، أو إساءة استخدام السلطة.
- غرض الاتجار، الذي يتحدد بالاستغلال دائماً.

من المعلوم ان جريمة الاتجار بالبشر هي جريمة عالمية في العديد من أشكالها وصورها، وهي بهذا الوصف تكاد تقترب من جريمة الاتجار بالمخدرات او الاتجار بالأسلحة التي تعد من الجرائم العابرة للحدود الوطنية للدولة، وبالتالي فهي ترتبط بشكل أو بآخر بمسارات واتجاهات الجريمة على الصعيد الدولي، ولهذا لا يمكن باي حال من الاحول فصل جريمة الاتجار بالبشر عن ارتباطاتها الاقليمية والعالمية، وهناك بعض الارقام التي تبين اتجاهات جريمة الاتجار بالبشر وانماطها السائدة والاكثر شيوعاً على الصعيد العالمي.

- في عام 2018 تم اكتشاف 5000 ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر، أبلغت عنهم 148 دولة، ولقد أُستغل 50 % من الضحايا المكتشفين في أغراض جنسية، في حين أُستغل 38 % منهم في العمل القسري.
- لقد شكلت الإناث 65 % من الضحايا، توزعت بواقع 46 % من النساء، و19 % من الفتيات من جميع ضحايا الاتجار بالبشر، فيما شكل الاطفال واحد من كل ثلاثة ضحايا على الصعيد العالمي.
- تضاعفت نسبة الأطفال بين ضحايا الاتجار المكتشفين ثلاث مرات، بينما زادت نسبة الأولاد خمس مرات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية[2].

وطبقاً لمدير مديرية الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية العراقية العميد غالب العطية فإنَّ الاتجار بالبشر

(1) united nation.https://www.unodc.org/unodc/en/human

(2) https://www.un.org/ar/observances/end-human-trafficking-day

في تزايد مستمر ويشكل تهديداً على الملف الأمني في العراق، وان متابعة عمليات الاتجار بالبشر قادت إلى اكتشاف استغلال الضحايا في عدة مجالات مثل كالتسول والتجارة بالأعضاء البشرية وتهريب الضحايا داخل العراق وخارجه فضلاً عن تشغيلهم بالدعارة ومراكز المساج والمقاهي[1]، ولقد كشفت منظمة حقوقية عن تنامي واضح وارقام مخيفة عن ظاهرة الاتجار بالبشر خلال عام 2021، فلقد ذكرت جريدة الصباح نقلاً عن مديرة منظمة «المصير»، المعنية بالجانب الحقوقي في العراق قولها ان هناك 300 حالة اتجار في البشر حدثت في العراق خلال عام 2021، وبحسب الصحيفة فقد تعرضت جميع الشرائح للاتجار (الاطفال، الشباب، النساء)، وان هناك زيادة ملحوظة في تورط النساء في هذا النوع من الجرائم وعلى وجه الخصوص الاتجار بالفتيات وبالأعضاء البشرية، علماً ان العراق يصنف جرائم بيع الأعضاء، والاستغلال الجنسي والتسول، والإكراه على العمل، ضمن جرائم الاتجار بالبشر[2]، ووفقاً لهذا التصنيف فقد ألقت شرطة كركوك في شباط من عام 2021 القبض على شخص متهم باستغلال أطفال شقيقته الايتام لأجل التسول والسرقة، وبعد التحقيق معه اعترف بقيامه بتعذيب شقيقته وتعذيب اولادها الايتام بالضرب والصعق بالكهرباء لغرض التسول والسرقة وجلب المال، وقد صدر بحقه حكم وفقاً لأحكام المادة 31/405 [3]، وهذا النوع من الاستغلال والاكراه يعد أحد صور الاتجار بالبشر وفقاً للقانون العراقي.

ان خطورة الاتجار بالبشر تكاد تتحدد في انتشارها مكانياً وفي ازدياد نسبتها وطبيعة القائمين بها، ووفقاً للموقع الرسمي لوزارة الداخلية فإنَّ مفارز مكافحة جرائم الاتجار بالبشر بالتعاون مع عدد من التشكيلات الامنية التابعة للوزارة ألقت القبض على عدد من العصابات المتهمة بجرائم الاتجار بالبشر خلال عام 2021[4]، منها عصابة مكونة من 18 شخصا من النساء والرجال، فيما تألفت العصابات الاخرى وعددها (3) من اربعة اشخاص وثلاثة على التوالي، وبالعودة إلى حجم العصابة الاولى (18 متهم) يمكن القول ان العراق هو في دائرة الخطر اليوم فيما يتعلق بهذه الجريمة غير الأخلاقية، إذ ان هذا العدد يعني ان هذه العصابة تمتلك وسائل وادوات مختلفة، وتمتلك ارتباطات داخلية وخارجية، فضلاً عن تمرسها بأنواع وصور عدة من الاتجار بالبشر، والأخطر من ذلك تغلغلها بين شرائح وجهات عدة، وقيامها بجرائم متنوعة وعديدة ربما لم تكتشف بحكم الظروف الزمانية والمكانية التي تشكلت في ضوءها.

لقد تحددت أكثر جرائم الاتجار بالبشر خلال النصف الثاني من عام 2021 طبقاً للموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية بالمتجارة وبيع الاعضاء البشرية بواقع 11 جريمة، وبجريمة الاتجار بالبشر وعلى وجه الخصوص الاطفال بواقع 19 جريمة، وعلى الصعيد الكلي للجرائم الخاصة بالاتجار بالبشر، ارتكب الرجال 22 جريمة، بينما ارتكبت النساء 9 جرائم 6 جرائم منها بالاتجار بالبشر و3 بالاتجار بالاعضاء البشرية، فيما كانت هناك 3 جرائم

(1) https://www.aljazeera.net/news/humanrights

(2) https://www.alaraby.co.uk/society

(3) القتل العمد والشروع فيه بدلالة المادة 31.

(4) البيانات الخاصة بجريمة الاتجار بالبشر قد تكون متضاربة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، وهذا الامر طبيعي في جميع الظواهر والمشكلات والجرائم، ولهذا كانت البيانات التي ذكرتها منظمة المصير مختلفة عن البيانات التي ذكرتها وزارة الداخلية على شكل اخبار في موقعها الرسمي على شبكة الانترنت.

ارتكبت بطريقة مشتركة بين الرجال والنساء، ولقد تركزت اكثر الجرائم في محافظة بغداد، ثم تأتي بعدها واسط (4) جرائم، ومن ثم ديالى والبصرة والموصل بواقع جريمة لكل محافظة، ولقد توزعت المواد القانونية للمتهمين على المواد (5)[1] وكذلك المادة (6)[2] من قانون مكافحة الاتجار بالبشر، فضلًا عن المادة (17) من قانون العقوبات[3] [4].

على ما يبدو إن الظروف المجتمعية المختلفة التي يمر بها العراق قد وفرت البيئة المناسبة لانتعاش ظاهرة الاتجار بالبشر، إذ ان التحديات الامنية والمشكلات السياسية والاقتصادية التي يواجهها العراق قد شغلت اجهزته الامنية عن متابعة الكثير من مظاهر وصور الاتجار بالبشر، ومن دون شك فإنَّ هذه البيانات تؤشر وجود بعض العصابات المتمرسة بجريمة الاتجار بالبشر العاملة في مناطق مختلفة من العراق تستغل الأطفال بالدرجة الأولى، وعلى وجه الخصوص الفتيات، ولاشك أن الجهود الأمنية لم تركز كثيراً على مكافحة هذه الجريمة الخطيرة التي أخذت تستفحل يوما بعد آخر بفعل انشغال هذه الأجهزة بالتحديات والأزمات التي تظهر هنا وهناك، فضلاً عن ضعف تمويل الأجهزة المعنية بمكافحة هذه الظاهرة وقلة خبرتها الميدانية، وعلى الرغم من ذلك مثلت مبادرة العمل العالمي للاتجار ضد البشر (مشروع مبادرة مشتركة بين الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وممثلية المنظمة الدولية للهجرة في ايران والعراق وافغانستان وباكستان) فرصة جيدة للعراق لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، فكثيراً ما تتطلب الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص تعاوناً مشتركاً مع نهج متعدد المصادر والتوجهات ينطوي على تنسيق وثيق بين الوكالات الحكومية المعنية والمنظمات الدولية والوطنية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشمل العدالة الجنائية والمشاركة القضائية وحقوق الإنسان والتنمية، إذ ان بعض الأشخاص يحتاجون إلى الحماية الدولية كونهم يتحركون بصورة غير نظامية أو من هم في أوضاع لجوء مطولة فيتعرضون بشكل خاص للاتجار بهم وقد لا يكونون قادرين على طلب المساعدة من سلطات الدولة للهروب من حالة الاستغلال[5]، وهذا يعني ان بعض صور الاتجار بالبشر في العراق ربما جاءت عن طريق التضليل والخداع بالهجرة الخارجية في ظل انعدام استقرار الاوضاع في العراق وفي الدول الاخرى التي تضمنتها المبادرة الدولية المشتركة.

من دون شك يعد الاتجار بالبشر أحد اخطر أنواع الجريمة المنظمة دولياً، بل إنها أحد جرائم العصر الحديث كونه يمثل اعتداء صارخ على كرامة الإنسان بعد تجريده من إرادته، وبحسب الموقع الرسمي للإنتربول فإنَّ هناك أنواع مختلفة من جريمة الإتجار بالبشر تكاد تنتشر في مناطق مختلفة من العالم وهي[6]:

(1) أحكام المادة (5) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر تعاقب بالسجن المؤقت وغرامة مالية.

(2) المادة (6) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر فرضت عقوبة السجن المؤبد وبغرامة مالية لا تقل عن (15000000) خمسة عشر مليون دينار عراقي على مرتكبي الجريمة وقد تصل العقوبة إلى الإعدام في حالة وفاة الضحية.

(3) لقد تم تجميع البيانات من خلال جهد شخصي وذلك عن طريق حصر جميع الاخبار الخاصة بجريمة الاتجار بالبشر خلال عام 2021 والتي ذكرها الموقع الرسمي لوزارة الداخلية على شبكة الانترنت.

(4) هذه المادة تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف.

(5) الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27671.html

(6) الموقع الرسمي للإنتربول على شبكة المعلومات Interpol.int.

- الاتجار لغرض العمل القسري وهو شكل من أشكال العبودية بثوبها المعاصر.
- الاتجار بالبشر بغرض الأنشطة القسرية مثل السرقة أو التسول القسري أو العمل بالمواد الممنوعة.
- الاستغلال الجنسي للنساء.
- الاتجار لاستئصال الأعضاء البشرية.
- الإتجار بالبشر عن طريق تهريب المهاجرين.

من الواضح أن النوع الثاني والثالث والأخير هما أكثر الأنواع انتشاراً في العراق وفقاً للبيانات التي تم الاشارة إليها سابقاً، وعلى ما يبدو ان اختلال أداء المنظومة الأمنية بفعل انشغالها بالتحديات المجتمعية العديدة وعلى وجه الخصوص الحرب المستمرة ضد بقايا داعش فضلاً عن المشكلات الأخرى التي ترتبت على الصراعات السياسية من وقت لآخر كانت أحد أكثر العوامل تأثيراً في هذا المجال.

وعلى الرغم من التحديات والأزمات الكثيرة فقد سبق وان أصدر العراق قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012 الذي نصت المادة 11 منه على ضرورة تقديم أوجه المساعدة المتنوعة لضحايا الاتجار بالبشر، ولقد أخضع القانون تعويض ضحايا الاتجار بالبشر للأحكام العامة للتعويض عن الجريمة الواردة في قانون العقوبات العراقي وقانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عن القانون المدني والقوانين الأخرى ذات العلاقة، ولكن هناك حاجة لإعادة النظر في بعض مواد هذا القانون ذات العلاقة بالإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، فضلاً عن ضرورة تضمينه مواد قانونية أخرى من شأنها تشديد العقوبة على الجناة لتحقيق مبدأ الردع العام الذي قد يكون فاعلاً بدرجة كبيرة في مكافحة هذه الجريمة.

من الواضح أن الجريمة المنظمة بات وسيلة مهمة لتحقيق الربح، وهناك الكثير من البيانات الدولية التي تؤكد أن قيمة الأرباح من الجريمة المنظمة تفوق الكثير من أنواع التجارة المشروعة، ونتيجة لمسارات جريمة الاتجار بالبشر بوصفها أحد أخطر أنواع الجريمة المنظمة فقد حذرت التقارير الدولية والأممية من تنامي هذه الظاهرة في العراق، فلقد سبق وضع العراق في المستوى الثاني للمراقبة للسنة الثانية على التوالي، بحسب تقرير وزارة الخارجية الأميركية في حزيران 2018 الذي وعد بمحاسبة ومحاكمة المتورطين في الاتجار بالبشر، فضلاً عن عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية قد تفرضها الولايات المتحدة على العراق في حال عدم وضع معالجات جادة وعملية لهذه الجريمة الخطيرة.

عموما يبدو أن العراق قد دخل مرحلة الخطر فيما يتعلق بقضية الاتجار بالبشر، وعلى الرغم من أن هذه الجريمة لم تبلغ مستوى الظاهرة بعد لكن الحوادث التي شهدها المجتمع عام 2021 والتي يتناقلها الشارع بين مدة وأخرى تؤكد وصول الامر الى مرحلة تكاد تكون خطيرة في هذا المجال.

إن جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم المسكوت عنها في العراق أو على الأقل بعض أنواعها التي تتصل بأحد أهم القيم الاجتماعية في المجتمع، إلا وهي قيمة الشرف، لهذا كثيراً ما تلجأ بعض العائلات الى التكتم على بعض صور هذه الجريمة والتزام الصمت وعدم اخبار السلطات الأمنية إذا ما تعلق الأمر بشرف الأسرة، ولا يهم إذا ما تعرضت الضحية إلى الاعتداء الجنسي أو حتى إلى سرقة أحد أعضاءها البشرية.. المهم أن يبقى شرف العائلة

مصان ولا يتعرض إلى الخدش. وهذا الامر ليس غريباً في مجتمع تسوده المفاهيم والأعراف والقيم التقليدية على حساب المنطق والقانون، ولكن اللافت للنظر في هذا الشأن أن بعض الأجهزة الأمنية قد تتردد بالاصطدام مع الجناة الذين كثيراً ما يمتلكون مصادر القوة والمال والسلطة التي تمكنهم من ممارسة الضغوط على الاجهزة الأمنية وعلى القضاء في أي وقت وفي أي مناسبة.

وهذه الصورة تكاد تقترب من ظاهرة التسول في المجتمع هذه الظاهرة التي استفحلت بفعل تظافر عوامل مجتمعية عدة أهمها طريقة تعاطي الناس مع المتسولين والتي كثيراً ما يغلب عليها العاطفة والرحمة بمفهومها الديني والإنساني، وللأسف بات التسول مهنة يسترزق منها الكثير من الناس، بل وصل الامر إلى ظهور مافيات تمتلك مجموعة من المتسولين يوزعون على بعض المناطق وعلى وجه الخصوص في مدينة بغداد، والأمر المهم هنا هو التطور الذي طرأ على ظاهرة التسول على صعيد الأسلوب والطريقة وأداة التسول ومن يقوم بها، ولم يعد غريباً أن نجد اليوم في مختلف المناطق استغلال الأطفال الرضع من أجل التسول، إذ باتت هذه الحالة مألوفة جداً على الرغم من تداعياتها الأخلاقية والصحية والاجتماعية على الأطفال الرضع.

الصورة الجديدة للتسول ظهور فتيات صغيرات بالسن ومن جنسيات مختلفة يستعطفن الناس في التقاطعات العامة ولا يخلو الأمر من توجيه اتهامات معلنة وغير معلنة إلى بعض الأجهزة الأمنية في تعاملها مع جميع المتسولين أو على الأقل السماح لهم بالتسول على الرغم من العقوبة التي يفرضها القانون على من وجد متسولا من الأحداث، ولهذا هناك أكثر من تصور على أن التسول يرتبط بشكل أو بآخر بجريمة الاتجار بالبشر، إذ قد لا يختلف الأمر كثيراً ما دامت الغاية هي استغلال ضعف الناس لتحقيق غايات مادية.

على صعيد مكافحة هذه الظاهرة في عام 2021 فقد نفذ قسم مكافحة إجرام كركوك في آذار حملة لمكافحة ظاهرة التسول والقبض على ممتهنيها في المحافظة نتيجة للمناشدات التي وصلت للأجهزة الأمنية، وعلى اثر ذلك فقد تم القبض على 17 متسولاً، تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، كما نفذت مفارز شرطة محافظة كركوك حملة أمنية أخرى في أسواق مدينة كركوك والشوارع الرئيسة والأماكن العامة للقضاء على ظاهرة التسول، ومحاسبة المتسولين الذين بدأت أعدادهم بالتزايد مع مرور الوقت، ولقد تم خلال هذه الحملة القبض على أكثر من 60 متسولاً، تبين ان الكثير منهم يمتلك مقومات العمل دون الحاجة إلى التسول، ولقد تم متابعة المعلومات الأمنية التي تخص الممارسين لظاهرة التسول من الوافدين من خارج المحافظة[1].

بالمقابل أنقذت مفارز قسم الشرطة المجتمعية في بغداد في حزيران طفلاً من التعنيف والاجبار على التسول من قبل والده وزوجته بُعيد ورود مناشدة بالحالة على مواقع التواصل الاجتماعي، تم تحذير الوالد وزوجته من مغبة التمادي بفعلتهما عن طريق التعهد للعناية بالطفل وعدم تعنيفه أو اجباره على التسول، كما تمكنت مفارز مديرية شؤون الإقامة في مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة من إلقاء القبض على اجنبي الجنسية يُعد من أهم المروجين للتسول عن طريق استقدام المتسولين للبلاد عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما ألقت مفارز هذه المديرية القبض على 45 مخالفاً لشروط وضوابط الإقامة في منطقتي البتاوين والبياع التابعة

(1) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية على شبكة الانترنت https://moi.gov.iq/index.php?name=Search

لمدينة بغداد بعضهم يمتهن التسول[1]، فيما تمكنت مفارز شرطة بغداد التابعة لوكالة الوزارة لشؤون الشرطة القبض على (14) متسولا ضمن محافظة بغداد[2].

ووفقاً لبيانات غير رسمية فإنَّ أعداد المتسولين من الأطفال وصلت في عام 2021 إلى ما يقرب 200 ألف طفل، يضاف إليهم ما يقارب هذا الرقم من كبار السن والمسنات، وفي هذا الصدد أشار المتحدث باسم وزارة الداخلية في حديث لـ(المدى)، إن «هناك مؤشراً لدينا قيام بعض عصابات الجريمة المنظمة باستغلال هذه القضية باتجاه الأطفال وكبار السن لغرض التسول»، مؤكداً ان «مكافحة التسول لا تتعلق بوزارة الداخلية فقط، وانما هناك دور للمجتمع أيضاً» وبحسب هذا المتحدث فإنَّ وزارة الداخلية صنفت التسول إلى أنواع: 1/ الفئة المحتاجة التي لا تمتلك قوت يومها ولا تكفيهم مبالغ الاعانة الاجتماعية، 2/ الاشخاص الذين يكونون متبنين من قبل افراد يقومون باستغلالهم بالتسول، 3/ فئة الأجانب من الجنسيات المختلفة حيث يتم القبض عليهم وتسفيرهم إلى بلدانهم، ولقد أعلنت مديرية شؤون الاقامة في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، القبض على 700 متسولاً آسيوياً وإبعادهم خارج العراق[3].

ويبدو بشكل عام أن العراق بحاجة إلى مراجعة جميع خططه الأمنية والتوعوية من أجل الحد من انتشار ظاهرة التسول التي أخذت تتمدد مكانياً في أكثر من محافظة وبين شرائح اجتماعية مختلفة سيما لدى صغار وصغيرات السن من الفتيات اللاتي يصبحن مستقبلاً مشروع انحراف على أكثر من صعيد، فضلاً عن ذلك ينبغي تدارك استفحال جريمة الاتجار بالبشر عن طريق العمل على تطويق مصادرها وبواعثها والعوامل المؤثرة في ظهورها وانتشارها.

6-7: تقويم خطة الحكومة في إنهاء أزمة النزوح

لقد أشرت إحصاءات عام 2021 الخاصة بالعوائل النازحة والعائدة والمستمرة بالنزوح التي صدرت عن وزارة الهجرة والمهجرين وجود تفاوت ملموس في العدد الكلي للعائدين من النزوح، إذ تعد محافظة الانبار من أكثر المحافظات في عدد العوائل العائدة من النزوح بواقع 84%، وقد يكون لاستقرار الوضع الأمني في المحافظة فضلاً عن حملات الأعمار الكبيرة والمتسارعة التي شهدتها المحافظة وطبيعة وحجم الخدمات المقدمة للناس من العوامل المؤثرة والمهمة في هذا المجال[4].

بالمقابل فإنَّ البيانات الخاصة بالنازحين من بقية المحافظات الأخرى التي اشرتها وزارة الهجرة والمهجرين

(1) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية على شبكة الانترنت https://moi.gov.iq/index.php?name=Search

(2) نصت المادة 1/390 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل: (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر كل شخص أتم الثامنة عشرة من عمره وكان له مورد مشروع يعتاش منه او كان يستطيع بعمله الحصول على هذا المورد وجد متسولاً في الطريق العام او في المحلات العامة أو دخل بدون إذن منزلاً أو محلاً ملحقاً لغرض التسول، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا تصنّع المتسول الإصابة بجرح أو عاهة أو ألح في الاستجداء).

(3) للمزيد ينظر حسين غانم، أجانب ومافيات يدخلون على الخط.. جيوش المتسولين تجتاح الشوارع، موقع جريدة المدى على الانترنت https://almadapaper.net

(4) مصفوفة تتبع النزوح https://iraqdtm.iom.int/Arabic https://momd.gov.iq/pages/department_posts.html

تؤشر لنا افتراض مفاده ان الاستمرار بالنزوح قد يكون خياراً شخصياً للعوائل النازحة من محافظات نينوى وصلاح الدين، فعلى ما يبدو ان العديد من العوائل في هذه المحافظات قد اعتادت وبدرجة كبيرة على العيش والاستقرار في المناطق التي نزحوا إليها، وربما تكون العودة بالنسبة للبعض منهم بمثابة مجازفة على أكثر من صعيد، فهناك من نظم وضعه الحياتي ولا يريد خسارة الجهود والتضحيات التي قدمها في هذا المجال، فقد تكون العودة إلى المجهول بمثابة عملية انتحار خصوصاً لأولئك الذين يعيشون في وضع معيشي مرفه أو جيد نسبياً.

ومع أهمية ما ذكر أعلاه إلا أن بعض الحقائق قد لا تكون معروفة أو على الأقل لا تكون معلنة لجميع الناس، إذ أن تأخر عودة النازحين قد ينطوي على بعد سياسي واقتصادي، فهناك اتهامات لإقليم كردستان بشأن عدم جدية الإقليم لغلق ملف النازحين، والسبب هو ان ملف النزوح يمثل ورقة ضغط على الحكومة المركزية وعلى دول العالم والجهات ذات العلاقة بموضوع الهجرة والنزوح لتحقيق مكاسب على أكثر من صعيد، فهناك المكاسب المادية التي يستفيد منها الإقليم جراء استمرار مخيمات النزوح، وخارطة النزوح التي أصدرتها وزارة الهجرة والمهجرين لغاية 1 كانون الاول 2021 تؤشر لنا أن عدد المخيمات المتبقية من العوائل النازحة هي 28 مخيما موزعة على أربعة محافظات، وهي: اربيل بواقع (6) مخيمات، السليمانية بواقع (4) مخيمات، دهوك بواقع (16) مخيم، نينوى بواقع (3) مخيمات، والواضح أن دهوك ما زالت تتصدر عدد العوائل النازحة بواقع (26432) عائلة[1].

وفي تقرير استقصائي عن أوضاع واحوال العوائل العراقية النازحة والعائدين منهم المتواجدين في مواقع نزوح غير رسمية، كشفت منظمة الهجرة الدولية IOM انه من شهر تموز 2021 بلغ عدد مواقع النزوح غير الرسمية المنتشرة في انحاء العراق بحدود 418 موقعا تعيش فيه 13,533 عائلة من نازحين وعائدين، وذكر التقرير ان العوائل النازحة تتواجد في 389 موقع غير رسمي، أما العوائل العائدة فهي تتواجد في 31 موقع غير رسمي، مشيراً الى ان محافظة دهوك تضم العدد الأكبر من مواقع النزوح غير الرسمية بنسبة 38 % حيث تحوي 160 موقع غير رسمي، تليها نينوى التي تبلغ نسبة مواقع النزوح غير الرسمية فيها بحدود 18 % من العدد الكلي بواقع 76 موقع[2].

(1) مصفوفة تتبع النزوح https://iraqdtm.iom.int/Arabic

(2) https://www.sotaliraq.com/2021/11/08 موقع صوت العراق على الانترنت.

هناك نقطة جديرة بالاهتمام كانت وزارة الهجرة والمهجرين قد أشارت إليها وهي أن هناك عدداً غير قليل من العوائل لم تسجل عودتها خشية قطع الإعانات عنهم أو إسقاط إقاماتهم في إقليم كردستان.

أما بصدد تقويم الخطة الحكومية بشأن النازحين والمهجرين فإنَّ العراق كان قد وقع في مطلع أيلول 2021 اتفاق إطار مشترك للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في العراق يونامي من خمسة محاور استراتيجية[1] (اطار التعاون المشترك بين الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة يهدف للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 للسنوات الأربع المقبلة)، هي: التلاحم والتماسك الاجتماعي، تحسين الوضع الاقتصادي، الخدمات الحكومية، الحماية البيئية، ومعالجة مشكلة النازحين، ولأهمية معالجة مشكلة النازحين وإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية فقد تم ادراجها في اطار هذا الاتفاق، وفي ضوء ذلك سيتم التحاور مع المانحين لوضع خطة لإغلاق جميع مخيمات النزوح على أن يتم البدء في الإغلاق في إقليم كردستان بعد إعادة النازحين.

لقد سبق لمجلس الوزراء وان وضع خطة في 18 آذار (مارس) 2021 لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة، ولقد تضمنت الخطة برامج وأنشطة تنفيذية لإعادة النازحين وتهيئة البنى التحتية للعائدين، فضلاً عن برامج وأنشطة أخرى تتعلق بالجوانب الأمنية والسياسية والمصالحة الوطنية وبرامج خاصة لاستخدام الاستقرار والتأهيل والتنمية المجتمعية المستدامة، ووفقاً لوزارة التخطيط تعد الخطة الوطنية لإنهاء ملف النزوح أولوية بالنسبة للحكومة العراقية لكنها تحتاج إلى 34 ترليون دينار لتنفيذها بالكامل، الامر الذي يتطلب عقد مؤتمر دولي للمانحين لتنفيذها، وبحسب وزير التخطيط هناك ضرورة لتأسيس صندوق خاص لتمويل مشاريع خطة اعادة النازحين الطوعية إلى مناطقهم، ومعالجة جميع الاشكالات في هذا الملف، وكمرحلة أولى تم تخصيص 25 مليار دينار عراقي لهذا الصندوق الذي سيكون ضمن وزارة التخطيط، على أن يكون تنفيذ مشاريع الخطة الوطنية لإنهاء ملف النزوح وفقاً للمعايير المكانية والقطاعية، وسيتولى الصندوق الذي أُنشئ لهذا الغرض القيام بجميع الاجراءات الخاصة بالمشاريع[2].

ظاهرياً يبدو ان الخطة الوطنية لإعادة النازحين تحظى بأولوية في البرامج الحكومية، ولكن التحديات التي تواجه تنفيذها ربما تكون كبيرة، فالصراعات والتجاذبات السياسية مازالت تؤخر الكثير من الخطوات الاصلاحية والتصحيحية في هذا المجال، كما ان الاتهامات بشأن سعي بعض القوى السياسية الافادة من استمرار ملف النزوح مازالت قائمة، والاهم من كل ذلك هو مدى قدرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية على تنفيذ خطة فيها الكثير من التفصيلات على الصعيد الامني والاقتصادي والاجتماعي، وهذا الاخير قد يكون معقدا نسبياً في ضوء الشرخ الاجتماعي الذي حدث بفعل احتلال داعش لبعض المناطق وموقف الناس من هذا الاحتلال، فقد تكون روح الانتقام والثأر وتصفية الحسابات بين النازحين وبين غيرهم حاضرة في كل خطوة لإعادة النازحين إلى مناطق سكناهم، والمصالحة الوطنية التي هي أحد أهم متضمنات الخطة الوطنية لإعادة النازحين قد تتطلب الكثير من التنازلات والتضحيات التي قد لا تكون ممكنة عملياً أو على الاقل تحتاج إلى جهود مجتمعية كبيرة لتحقيق شروطها ومتطلباتها، ولهذا يمكن القول ان القبول الاجتماعي للعوائل التي تعاونت مع داعش يعد أمر

(1) الموقع الرسمي لوكالة الانباء العراقية على شبكة الانترنت https://www.ina.iq/134948--5-.html

(2) ينظر: وكالة الانباء العراقية، الموقع على شبكة الانترنت https://www.ina.iq.

في غاية الصعوبة في ظل الخسائر البشرية والمادية والمعنوية الكبيرة التي اصابت العديد من النازحين، فضلاً عن ذلك فإنَّ التحديات والخروقات الامنية مازالت قائمة وربما تؤخر الكثير من برامج الخطة الوطنية لإعادة النازحين، فبقايا داعش ما زالت تتحدى سلطة الدولة من وقت لآخر بفعل تغلغلها بين الناس وضعف تشخيص بعضها، وهذا الامر يتطلب تحديد مسبق ودقيق لهذه العناصر التي تعيق كل خطوة للإصلاح الاجتماعي، كما ان العامل الاقتصادي يبقى مؤثراً إلى حد كبير في ظل حاجة مناطق النزوح إلى عملية تأهيل شاملة، فضلاً عن حاجة بعض النازحين إلى فرص عمل مناسبة تعوضهم عن مهنهم واعمالهم التي فقدوها بعد احتلال داعش لمناطق سكناهم.

على صعيد الارقام فقد كشفت وزارة الهجرة والمهجرين عن عدد العائلات النازحة في المخيمات وذلك في 23 كانون الأول (ديسمبر) 2021، إذ أكدت الوزارة انه لم يتبقَ من مخيمات النزوح خارج إقليم كردستان سوى مخيم الجدعة في نينوى وسيعلن قريباً عن غلقه، والجدول (6-5) يبن خارطة اعداد المخيمات والخيم والكرفانات واعداد العوائل بحسب المحافظات.

جدول (6-5): اعداد المخيمات وهياكلها بحسب المحافظة 2021

المحافظة	التفصيل	العدد
اربيل	عدد المخيمات	6
	عدد الخيم	8211
	الكرفانات	994
	هياكل او اخرى	800
	عدد العوائل	7399
دهوك	عدد المخيمات	16
	عدد الخيم	30969
	الكرفانات	6534
	عدد العوائل	26432
السليمانية	عدد المخيمات	4
	عدد الخيم	4453
	الكرفانات	1000
	عدد العوائل	2423
نينوى	عدد المخيمات	2
	عدد الخيم	6800
	عدد العوائل	1261

المصدر: مصفوفة تتبع النزوح https://iraqdtm.iom.int/Arabic

ووفقاً لوكيل وزارة الهجرة والمهجرين فإنَّ عدد النازحين الكلي ممن لم يعودوا لديارهم بعد، يبلغ 37 ألف عائلة غالبيتهم من نينوى وصلاح الدين، بينهم 27 ألف عائلة من أهالي قضاء سنجار والمناطق المحيطة بنينوى. وحذر وكيل الوزارة من وجود أطراف تعتاش على أزمة النازحين سياسياً واقتصادياً، وأن النازحين يعانون ويجب أن يعودوا إلى مناطقهم، وأنه يجب إنهاء المشاكل اللوجستية التي تعيق عودتهم، وعلى الرغم من الجهود

الملموسة التي تبذلها الحكومة العراقية لتسهيل عودة النازحين إلا أن أزمة النزوح ما زالت مستمرة رغم الوعود الحكومية بإنهاء هذا الملف في تشرين الاول 2021، وعلى ما يبدو ان الحكومة العراقية أخفقت الى حد ما في الإيفاء بوعودها، التي أطلقتها في هذا الشأن بفعل الإجراءات البطيئة لإعادة جميع النازحين إلى مناطقهم ومدنهم الأصلية، إذ مازال هناك أكثر من مليون عراقي في رحلة نزوح داخلية على الرغم من انتهاء الحرب على داعش واستعادة السيطرة على المدن والمناطق منذ ما يقارب خمس سنوات، مع الأخذ بالحسبان وجود هجرة عكسية من المناطق المستعادة إلى مخيمات ومناطق النزوح، وهو الأمر الذي كشف عنه مدير دائرة الهجرة في محافظة السليمانية، وتحديداً من محافظة صلاح الدين إلى مخيمات السليمانية للنازحين، بسبب مشاكل عشائرية مستمرّة بين العوائل النازحة وبين بعض العشائر المحيطة بمناطقهم، ممثل عشيرتا خزرج والبو حشمة التي أخفقت الحكومة في حلّها، ورغم تدخّل جهات أمنية وحكومية ودينية، ووصول الأمر إلى دفع دية مالية، فإنَّ النازحين عادوا إلى مخيمات السليمانية مرة أخرى[1].

تجدر الإشارة إلى أن عدد النازحين الموجودين في الإقليم خارج المخيمات أكثر بكثير ممّن هم داخلها، وهم يقيمون على نفقتهم الخاصة أو في مجمّعات متهالكة وبالاعتماد على منظمات وجهات خيرية[2]. والاعداد ادناه توضح اعداد النازحون والعائدون ومدنهم:

- أعداد النازحون 1,189,581
- محافظات النازحون 18
- أقضية النازحون 105
- مناطق النازحون 2,842
- العائدون 4,939,074 فرد
- محافظات العائدين 8
- أقضية العائدين 38
- مناطق العائدين2,171

(1) الموقع الرسمي لوكالة الانباء العراقية https://www.ina.iq/144555--.html في 2021/12/23

(2) مصفوفة تتبع النزوح في 2021/12/30 https://iraqdtm.iom.int/Arabic

جدول (6-6): اعداد النازحين والعائدين بحسب مناطق النزوح 2021

المحافظة	عدد النازحين	عدد العائدين
دهوك	513249	762
نينوى	34256	496922
اربيل	638231	43260
كركوك	58290	886350
السليمانية	237140	صفر
صلاح الدين	57858	820731
ديالى	96343	310239
الانبار	31235	466541
بغداد	61026	90291
بابل	93816	صفر
واسط	5124	صفر
كربلاء	35811	صفر
القادسية	5163	صفر
ميسان	9741	صفر
ذي قار	2223	صفر
النجف	0789	صفر
المثنى	900	صفر
البصرة	6165	صفر

المصدر: مصفوفة تتبع النزوح في https://iraqdtm.iom.int/Arabic 2021/12/30

6-8: أزمة اللاجئين العراقيين في الحدود البيلاروسية

يصادف يوم 18 كانون الأول (ديسمبر) من كل عام اليوم العالمي للمهاجرين، وفي هذا اليوم ذكر تقرير لمنظمة القمة المحلية المعنية بشؤون اللاجئين والنازحون ان هناك (53) الف عراقي هاجروا وقدموا طلبات لجوء إلى دول أوربا خلال هذا العام، وأن الهجرة لن تتوقف بسبب اختلال الوضع الأمني وقلة فرص العمل، وعلى ما يبدو أن أعداد المهاجرين العراقيين في تزايد مستمر إذ إن الأعوام الممتدة بين (2015- 2020) بلغ فيها أعداد المهاجرين 622671 الف، وقد توفي منهم 280 مهاجرا، فيما فُقد 173 آخرون[1].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية ذات العلاقة بشؤون الهجرة، تأكيدات المفوضية الأوربية بشأن التقدم المحرز لحل مشكلة المهاجرين العراقيين لكن الأمور ما زالت معقدة نسبياً بفعل الصعوبات والتحديات الكبيرة التي تواجه المحاولات العديدة لإيجاد حلول مناسبة لمشكلات المهاجرين.

على ما يبدو أن الوعود الكاذبة التي أطلقتها بعض الدول الأوروبية بشأن توفير الفرص المناسبة لاستقبال المهاجرين كان لها الدور الكبير في دفع العديد من العراقيين إلى الهجرة إلى أوربا عبر بيلاروسا، وللأسف فقد

(1) الموقع الرسمي لوكالة الاناضول على شبكة الانترنت https://www.aa.com.tr/ar

تعرض العراقيين للخداع على أكثر من صعيد، ربما كان اليأس من استقرار الأوضاع في العراق هو العامل الحاسم في هذا الصدد، إذ أن البحث عن طريق للخلاص وعن منفذ للأمل من أجل العيش براحة وطمأنينة بات هو الحلم الذي يراود كثير من العراقيين، على الرغم من أن حق الحياة بأمن ومستوى معيشي مقبول هو حق مشروع ومكفول لكل إنسان في جميع المعاهدات والمواثيق والعهود الدولية سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضلاً عما أقرته الدساتير الوطنية لمختلف دول العالم.

واقع الحال أن جهود الحكومة العراقية خلال عام 2021 بشأن أزمة المهاجرين في بيلاروسيا كانت مقبولة إلى حد كبير، فلقد سارع العراق إلى تعليق الرحلات الجوية إلى بيلاروسيا للحد من الهجرة غير الشرعية للمواطنين العراقيين، كما قام بالاتصال بالدول والجهات ذات العلاقة من أجل البحث عن حلول ناجعة لازمة المهاجرين العراقيين الذين تعرضوا لصعوبات جمة في مختلف مراحل الهجرة، حتى أن البعض منهم فقد حياته بفعل شدة البرودة والجوع، بل حتى بفعل التعامل غير الإنساني من قبل الدول التي كانت محور هذه الأزمة.

من جانبها أكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العراق في 19 آب 2021 إنها تعول على الدول التي يقصدها اللاجئون بأن تقوم بواجبها الإنساني تجاههم[1]، فيما أكدت وزارة الهجرة والمهجرين منع استغلال المهاجرين العراقيين والالتزام بمبدأ العودة الطوعية لهم، لكن الرغبة في العودة إلى الوطن قد لا يكون الخيار المناسب لعدد غير قليل من المهاجرين بعد التضحيات الكثيرة والكبيرة التي قدموها في هذا المجال، وهذا الأمر ربما يمثل لهم عنوان الفشل الذي لا يريد أحد من هؤلاء أن يوصم به بعد هذه التجربة القاسية على أكثر من صعيد[2].

6-9: تطورات المجتمع المدني

تمتاز الكثير من مجتمعات عالمنا المعاصر بانتشار العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في أنشطة إنسانية عدة، وهذه الأنشطة تستمد وجودها من الحاجة الفعلية للعمل الاجتماعي في مجالات حياتية مختلفة، فلم يعد بإمكان الدولة المعاصرة الاهتمام بجميع القضايا والمتطلبات على اختلاف أنواعها، بل لن يكون بمقدورها مواجهة التحديات الكثيرة والكبيرة التي يواجهها الانسان في عالمنا المعاصر، فالدولة الحديثة هي الدولة الممكنة التي تؤمن حكوماتها أن تحرير الإنسان من الخوف ومن الحاجة يتطلب تواصلها مع جميع الجماعات الإنسانية في إطار مشترك للتفاهم والتعاون... وهذه أحد أهم سمات الحاكمية الرشيدة التي ينبغي ان تتصف بها الدولة المعاصرة والتي باتت تفرض منطقها وتصوراتها على الأداء الحكومي في مختلف مجتمعات العالم.

وانطلاقاً من هذا التصور بات في حكم الضرورة أن تتبنى الحكومات على اختلاف متبنياتها مبدأ الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الإنساني الذي يخدم قضايا المجتمع والدولة... وعلى الرغم من أهمية

(1) المتحدث الرسمي باسم المفوضية فراس الخطيب في تصريح للصحيفة الرسمية ناس، https://www.nasnews.com

(2) وزيرة الهجرة والمهجرين إيفإنَّ فائق جابرو في (الثالث من آذار 2021) خلال اجتماعها بسفير ألمانيا في العراق، .https://www dw.com

الدور الذي يُمكن أن يقوم به المجتمع المدني على أكثر من صعيد إلا ان عمله ما زال محدوداً ومقيداً بضوابط صارمة تضعها الأنظمة السياسية الشمولية والتسلطية التي لا تستسيغ مشاركة أحد في عملية صنع القرار، وهذه الصورة تكاد تنطبق بدرجة كبيرة على واقع العراق في زمن النظام السابق.. فلم يكن بمقدور العمل الاجتماعي تحقيق أهدافه في ظل تبعيته للدولة التي أحكمت قبضتها على مجمل الفعل الإنساني قبل عام 2003، ولكن بعد هذا التاريخ تحرر العمل الاجتماعي نسبياً من قبضة الدولة وانتشرت في مناطق عدة الكثير من المنظمات غير الحكومية التي كانت تبحث عن وجودها أو على الأقل تبحث عن منفذ لتقديم خدماتها لمن هو بحاجة لها.. وقد أسهمت العوامل والظروف المجتمعية التي مرّ بها المجتمع العراقي بعد عام 2003 في توفير الأرضية المناسبة لتكوين العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمامات المختلفة على الرغم من غلبة الطابع الخدمي على عمل هذه المنظمات بالمقارنة مع الاهتمامات الأخرى.

لقد كان حلم المجتمع الأهلي أو المنظمات غير الحكومية أو ما يصطلح عليه المجتمع المدني في العراق هو العمل بمساحة مقبولة من الحرية تتيح له الإسهام في تحقيق متطلبات الأمن والرفاه في المجتمع.. ولقد وجد المجتمع المدني بعد عام 2003 نطاق مقبول من الحرية في العمل الاجتماعي.. ومع مرور الوقت تأسست دائرة المنظمات غير الحكومية التي تهتم بجميع القضايا ذات العلاقة بتنظيم عمل هذه المنظمات على الرغم من أن ذلك لم يكن مثالياً بفعل وجود بعض الصعوبات والتحديات التي رافقت مسيرة العمل المدني.

لقد صدر عن دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء 2844 شهادة تسجيل وفقاً للقانون النافذ (12) لسنة 2010 وتعد هذه الشهادة بمثابة اجازة قانونية تستطيع بموجبها المنظمات غير الحكومية تنفيذ البرامج والأنشطة وتقديم الخدمات التي من شانها ترسيخ مفاهيم العمل التطوعي وتعزيز الشراكة مع السلطات العامة وتعزيز دورها المجتمعي ودعمها[1].

ولقد أعلنت دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إحصاءاتها الخاصة بنسب إنجاز الطلبات الخاصة بالمنظمات العاملة في العراق لسنة 2021، كما هو موضح في الشكل الآتي:

(1) الموقع الرسمي لدائرة المنظمات غير الحكومية في العراق http://www.ngoao.gov.iq

يتضح أعلاه ان طلبات تراخيص العمل المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية قد بلغت 2452، ولقد تم انجاز جميع هذه الطلبات المقدمة خلال معدل زمني بلغ 30,10 ساعة، فيما بلغ عدد المحافظات التي شملتها هذه التراخيص 16 محافظة عراقية، أما عدد المنظمات غير الحكومية المستفيدة من هذه الموافقات خلال عام 2021 فقد بلغ 92 منظمة، ولقد بلغ عدد الخبراء الاجانب العاملين في هذه المنظمات 11873 وهو عدد جيد بالنسبة لحداثة عمل المجتمع المدني فيما بلغ عدد الخبراء العراقيين 59608.

الاهم في هذا المجال هو طبيعة الاعمال المنجزة من قبل هذه المنظمات، فلقد جاءت الخدمات الصحية بالمرتبة الاولى بواقع 661، ومن المعلوم ان الحاجة إلى الخدمات الصحية بات كبيراً بعد انتشار كوفيد 19 فضلاً عن استمرار انتشار بعض الامراض التي تصيب الاطفال، فيما جاء التطوير الاقتصادي والتعليم في المرتبتين الثانية

والثالثة بواقع 651 و634 عمل على التوالي، وما من شك فإنَّ هناك خلل كبير تعاني منه العملية الاقتصادية والتعليمية وبالتالي فإنَّ الحكومة بحاجة إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية للقيام بدورها في هذا المجال، ولقد كان الدعم النفسي حاضراً بقوة في المرتبة الرابعة بواقع 521 عمل، إذ ان هذا الدعم أصبح ضرورة لا غنى عنها في المجتمعات المتقدمة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من التنمر او العنف والاعتداءات المختلفة او حتى صعوبة التكيف، ومن الواضح ان هناك عدداً غير قليل من الافراد بحاجة ماسة إلى هذا الدعم وعلى وجه التحديد المعنفين من النساء والاطفال بل وحتى بعض كبار السن من الرجال وبعض الشرائح والفئات الهشة في المجتمع ولهذا جاءت الخدمات والاعمال المقدمة لحماية الطفل في المرتبة الخامسة بواقع 461 عمل، ففي ظل الواقع الذي يمر به المجتمع العراقي وطبيعة القيم السائدة فيه سوف تستمر الحاجة إلى البرامج والخدمات المقدمة للطفولة على الرغم من محاولة اقرار قانون حماية الطفل في العراق عام 2021.

فيما بلغت الاعمال ذات العلاقة بإزالة الالغام من المناطق التي شهدت اعمالاً حربية 446 عملاً، اما الاعمال اللوجستية فقد بلغ عددها 379، في حين بلغت الاعمال الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها 376، وهي لم تبتعد كثيراً عن عدد الاعمال اللوجستية على الرغم من اعتقاد البعض ان هناك اموراً أهم من البيئة ينبغي الاهتمام بها من قبل المنظمات غير الحكومية مثل الفقر والبطالة، ولكن الحقيقة هو ان كل ما في هذه الحياة واستمرارها يرتبط بالبيئة، إذ يجب ان تكون لها اولوية في جميع البرامج والخطط الحكومية وغير الحكومية مع وجود التهديدات البيئية الكثيرة والكبيرة.

ان مكافحة العنف ضد المرأة وحمايتها والتوعية بمخاطر هذا العنف وانعكاساته السلبية الخطيرة على الاسرة والمجتمع لم تكن غائبة عن اهتمام المنظمات غير الحكومية، ولقد بلغ عدد الاعمال المقدمة في هذا المجال 337 عمل، وهو رقم مقبول نسبياً في ظل اهتمام المؤسسات الحكومية بقضايا النوع الاجتماعي على أكثر من صعيد، أما الاعمال الخاصة بتطوير قطاع الزراعة والاهتمام به فقد بلغت 287، وهذا الامر يؤكد اتساع نطاق عمل المنظمات غير الحكومية خارج المدن وتحديداً إلى الريف العراقي الذي ما زال يعاني التهميش ومن مشكلات كثيرة ومتنوعة.

يعد بناء السلام والتوعية بأهميته أحد أهم الاعمال الذي اضطلع بها المجتمع المدني في المجتمعات المأزومة أو تلك التي تعاني من صراعات ونزاعات مستمرة، ولهذا تمحورت الكثير من برامج واعمال المنظمات غير الحكومية بشأن بناء السلام بوصفه المقدمة الاساسية لاستقرار وبناء وتنمية اي مجتمع، بلغ عدد الاعمال الخاصة بهذا المجال 273 عملا، ولقد توزعت بقية الاعمال وبأرقام مختلفة على توفير المخيمات والغذاء والاراضي وحماية الاشخاص من ذوي الاعاقة فضلاً عن خدمات الكهرباء والاتصالات.

حاولت المنظمات غير الحكومية عام 2021 الاستمرار في تقديم الخدمات عبر أنشطتها المختلفة في المحافظات والمناطق التي تأثرت بالنزاعات والصراعات، ولكن لم يكن كل شيء مثالياً فلقد عانت هذه المنظمات من صعوبة الحصول على الدعم المادي لتمويل البرامج والأنشطة التي اعتادت تقديمها بفعل انعكاسات الوضع الاقتصادي الذي فرضه كوفيد 19 والذي استمر لمدة غير قصيرة، وعلى الرغم من كل الصعوبات المادية وغير المادية حاولت بعض المنظمات عدم خذلان المستفيدين منها والاستمرار في تقديم المعونات والمساعدات

الإنسانية لهم وهذا الوصف يكاد ينطبق على مؤسسة العين التي استمرت بتقديم خدماتها للأيتام رغم الصعوبات العديدة التي واجهتها بفعل تبعات الأزمة الصحية، ولذلك فقد اختيرت مؤسسة العين لتكون الأولى من بين منظمات المجتمع المدني المشاركة في عمليات الإغاثة من بين (740) منظمة مجتمع مدني شاركت في عمليات الإغاثة، وتوجت بدرع الإبداع الخاص بدائرة المنظمات غير الحكومية.

ولقد أعلنت هذه المؤسسة في كانون الثاني 2021 في حسابها على تويتر أنها سلمت (497،450،860،000 د.ع.) أي قرابة نصف تريليون دينار للأيتام الذين ترعاهم في عموم العراق، خلال (15) عاماً من عملها لرعاية أكثر من (118) ألف يتيم عراقي، ولا يزال هناك (63,649) يتيم منهم بكفالتها.

كما استمر «بيت الإبداع العراقي» في تقديم خدماته للأطفال الأيتام أو فاقدي الرعاية الأسرية خلال عام 2021، بل إن هذه المنظمة الإنسانية في طريقها لإنجاز مشروع حيوي ومهم يهتم بالأطفال من كلا الجنسين تحت اسم «مؤسسة الطفل العراقي» التي كان من المفترض افتتاحها أواخر عام 2021.

وبعيداً عن الأنشطة الخدمية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية العاملة، كان لبعض هذه المنظمات ادوار توعية خلال عام 2021 لعل أهمها التوعية بضرورة مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم للمجلس النيابي، ولقد عملت الكثير من المنظمات وبحرص شديد على توجيه الناس من أجل صناعة التغيير، وعلى الرغم من قيام بعض المنظمات بدعم بعض المرشحين لمجلس النواب إلا أن هذا الأمر لم يؤثر بطريقة سلبية على استقلالية ومهنية المنظمات الأخرى التي كان همها العمل من أجل الصالح العام.

ومهما يكن من أمر يبدو أن واقع المنظمات غير الحكومية في العراق اليوم يختلف عما كان عليه في الأمس القريب... فالوضع بات أفضل، ومع ذلك ما زالت هناك بعض المنظمات غير الحكومية من دون رخصة عمل.. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تقدمها هذه المنظمات لدعم الشرائح والفئات الهشة في المجتمع العراقي إلا أن استمرار عملها بهذه الصورة قد يكون له تبعات كثيرة على المدى البعيد فلا يمكن لأي تنظيم العمل من دون موافقة الحكومة وحمايتها. ولقد أكدت لنا التجارب السابقة تعرض عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق الى الاعتداء على الرغم من حصولها على رخصة عمل، فما بالنا بالمنظمات التي تعمل من دون شرعية قانونية؟

أن الحاجة إلى جهود المجتمع المدني أصبحت مع مرور الوقت حاجة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وهذه الحاجة تستوجب عملاً مجتمعياً من أجل توفير الحماية اللازمة لجميع المنظمات والهيئات التي تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني فضلاً عن تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص عمل من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية للمنظمات التي تعترضها صعوبات إدارية ومالية واجتماعية.

10-6: اجندة العام الجديد 2022

مشكلات العام القادم

تستند عملية استقراء الواقع الاجتماعي لأي بلد في عالمنا المعاصر لمجموعة من المقدمات والمعطيات والبيانات التي تؤشر طبيعة المشكلات الاجتماعية ومساراتها، وفي مجتمع مثل العراق كثيراً ما يصعب الحصول على البيانات من الجهات الرسمية، ويمكن وصف هذا الأمر بالمهمة الشاقة وربما العسيرة، ولهذا غالباً ما

يلجأ الباحثون إلى جهات غير رسمية للحصول على البيانات، ولكن هذا الأجراء ربما يكون مجازفة لها تبعاتها العلمية والموضوعية؛ لان البيانات عندما لا تكون دقيقة فإنها سوف تشوه الحقائق، وهنا تنتفي الغاية الأخلاقية للبحث العلمي، بالمقابل غالباً ما نجد في الدول المتقدمة أن الكثير من المعلومات والبيانات متاحة للباحثين في مختلف العلوم، ولعل هذا الأمر كان له الدور البارز في وصول هذه الدول إلى مراحل مهمة على صعيد التطور الإنساني، وقد يبدو للبعض أن هذه المسألة لا تستحق هذا القدر من الاهتمام بالمقارنة بالمعضلات والمشكلات التي تواجه البلد والحقيقة أن جوهر مشكلاتنا هو غياب الشفافية فيما يتعلق بطبيعة وحجم التحديات والازمات وبكل تأكيد لا يمكن احتواء المشكلات التي تحاصر المجتمع العراقي من دون التعرف على حجم هذه المشكلات وطبيعتها ونوعها ومدياتها، والأهم من ذلك البيانات ذات العلاقة بهذه المشكلات واتجاهاتها المستقبلية، وعندما لا تتوافر لديك الإحصاءات والارقام الكافية لموضوع أو مشكلة اجتماعية معينة فإنك سوف تلجأ إلى المقولات الذهنية وفي أحسن تقدير إلى المعطيات الحياتية، وانطلاقاً من هذا المنظور سوف تستند نظرتنا المستقبلية للمشكلات المجتمعية إلى تصور ذاتي نوعي أكثر مما هو كمي، والى توجه سوسيولوجي لا يهتم كثيراً بالمشكلات الأخرى على الرغم من إدراكنا أن مشكلات العراق مركبة ومترابطة بعضها مع البعض الآخر، ولكن الحدود المعرفية تفرض علينا الالتزام بالبعد الاجتماعي للمشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة أو البحث. ومن الظواهر الاجتماعية التي نتوقع استمرارها في العام الجديد:

- ظاهرة العنف الاسري: ربما تتواصل هذه الظاهرة بحجمها الطبيعي واتجاهاتها المعروفة وذلك بسبب افرازات الواقع الاجتماعي وانعكاساته السلبية على جميع أفراد المجتمع، ومالم يتم إصلاح المنظومة المجتمعية أو على الأقل البعض منها فلا يمكن توقع انخفاض نسب العنف الأسري، فكما هو معلوم أن هذا العنف يرتبط بظواهر ومشكلات اجتماعية كثيرة مثل البطالة والمخدرات وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي فضلاً عن ضعف الوعي وانخفاض مستوى التعليم، وبالنتيجة فإنَّ استمرار العنف الأسري يعني ازدياد حالات الطلاق، هذه الظاهرة التي بدأت تستفحل في كثير من محافظات العراق، مع الإقرار أن ظاهرة الطلاق لا ترتبط بالعنف الأسري فقط، وانما هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤدي فعلها المؤثر جميعاً أو بصورة منفردة في هذا الصدد، مع الإخذ بالحسبان شيوع صور مختلفة للطلاق في الأسرة العراقية المعاصرة مثل الطلاق العاطفي، أو ترك المرأة معلقة من دون طلاق رسمي، بالمجمل سوف تبقى بعض المشكلات والظواهر ذات العلاقة بالعنف الأسري وبالطلاق من القضايا المسكوت عنها بفعل تأثير المنظومة القيمية على سلوك الأفراد في المجتمع.
- البطالة بوصفها ظاهرة اجتماعية على صعيد انعكاساتها وتأثيراتها المجتمعية سوف تستمر بفرض ضغوطها الكبيرة على الحكومة الجديدة وقد تحتاج الحكومة إلى البحث عن مخرج وحلول لها، ولن يكون ذلك سهلاً بفعل قلة فرص العمل وضعف مساهمة القطاع الخاص العراقي في عملية التشغيل والإنتاج، والبطالة بصورتها وحجمها الحالي من شانها التأثير في العديد من القرارات الحكومية كونها ترتبط بقضايا ومشكلات اجتماعية أخرى، كما تترتب عليها نتائج خطيرة، لعل أهمها تأثيراتها السلبية على أمن المجتمع واستقراره.

- المخدرات تتمدد ظاهرة المخدرات مكانياً وتزداد انعكاساتها السلبية على صعيد الأسرة والمجتمع، التعامل الحكومي مع مشكلة المخدرات مازال ضبابياً، كما أن الجهات المعنية بالمخدرات مازالت جهات طبية وضبطية مع غياب واضح للعمل الاجتماعي والنفسي، وبالنتيجة ستكون المخدرات أحد أخطر المشكلات التي تواجه الحكومة الجديدة في العراق إن لم تحسن التعامل معها لأن هذه المشكلة ترتبط بمشكلة أكبر بدأت تستفز أمن الإنسان هي مشكلة الانتحار، وللأسف مازالت الدراسات العلمية الخاصة بالتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة محدودة، ومن دون شك فإنَّ الكثير من حالات الانتحار في الآونة الأخيرة حدثت بفعل تعاطي المخدرات، ويمكن استنتاج ذلك من اقدام بعض الشباب على الانتحار من دون اسباب معلنة أو مبررات واضحة، والشائع أن هناك نوع من المخدرات تصادر إرادة الإنسان وتدفعه من دون وعي إلى الإقدام على الانتحار، وهذا يعني أن الخطر قادم، وقد تتطور الأمور وتتعقد بفعل استمرار منابع الإحباط في المجتمع العراقي.
- ظاهرة التسول سوف تزداد حدتها وتنتشر بصورة أكبر بفعل تراخي الجهات الأمنية في التعامل مع هذه الظاهرة، فضلاً عن ازدياد أعداد المتسولين من غير العراقيين القادمين من جهات مختلفة والمهاجرين الى العراق بطريقة غير شرعية، ففي الربع الأخير من عام 2021 انتشرت في أسواق وتقاطعات مدينة بغداد تحديداً الكثير من مظاهر وصور التسول التي تقودها نساء وفتيات صغيرات في السن، فضلاً عن وجود أعداد كثيرة من المتسولين ومن كلا الجنسين يحيطون بالأضرحة والمراكز الدينية والصحية في العاصمة بغداد وفي المحافظات العراقية الأخرى.
- المشكلات الاجتماعية الأخرى مثل النزاعات العشائرية ومشكلتي النزوح والمهاجرين سوف لن تختفي كلياً ولكن قد تنخفض حدتها إذا ما حرصت الحكومة الجديدة بشكل جدي على وضع حد لها أو معالجتها بطريقة تدريجية.

11-6: استحقاقات العام القادم

الجدل بشأن أسبقية الواجبات على الحقوق لم يعد مقنعاً في الدولة الحديثة، فالحقوق المشروعة باتت فرضاً ينبغي على الدولة الاهتمام بها وإعمالها لا سيما بعد أن ألزمت الدولة نفسها بمجموعة من المواثيق والمعاهدات الدولية بتنفيذ ما عليها من التزامات، فضلاً عما أقرته في دستورها الوطني وتشريعاتها المحلية، بالنتيجة فإنَّ على الدولة المعاصرة العمل وفقاً للعقد الاجتماعي الذي ألزمت نفسها به مع أفراد المجتمع، وهذا العقد يتطلب ابتداءً، منح الأفراد مساحة مقبولة من الحرية في ضوء القانون، وهذا الوصف يقترب بصورة أو بأخرى من الاستحقاقات القادمة للحكومة العراقية الجديدة.

تكاد تكون التحديات كبيرة أمام الحكومة العراقية الجديدة، ففضلاً عن التحدي الأمني الذي تثيره بقايا داعش مازال هناك الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، ولكن مع ذلك هناك أولويات في التعامل مع هذه التحديات، وهناك ضرورات تتطلب اسبقية خطوة او استحقاق على آخر.

لقد انقضت نصف المدة الزمنية منذ إقرار أهداف التنمية المستدامة 2030، ولم يحقق العراق اي تقدم واضح أو ملموس على صعيد الأهداف السبعة عشر كافة، فالهدف الاول وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان مازال هدفاً بعيد المنال في ظل ازدياد أعداد الفقراء، والتباين المكاني لمشكلة الفقر بين المحافظات فبحسب بيانات وزارة التخطيط فإنَّ نسبة الفقر في العراق وصلت إلى أكثر من 30 %، كما أن هناك تباين كبير بين المحافظات في حجم الفقر، وحجم التباين يؤشر وجود خلل في خطط العراق للقضاء على الفقر، أو على الأقل وجود خلل في عدم تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالقضاء على الفقر بما في ذلك استراتيجية مكافحة الفقر، ولاشك أن للفساد دوراً كبيراً في الحد من الفقر وفي تراجع الدور الإنتاجي والحمائي للدولة، ولهذا فإنَّ التحدي الأكبر اليوم أمام الحكومة هو مكافحة الفساد وتطويق متبنياته ومصادره من أجل القضاء على الفقر.

هناك اهداف أخرى للتنمية المستدامة قد لا تكون أولوية في وضع العراق الحالي، ولهذا سوف نشير إلى الأهداف ذات الاولوية على الحكومة العراقية الجديدة.

الهدف الخامس وهو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات، هذا الهدف مهم جداً في ظل انتشار التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي الذي يثير الكثير من المشكلات الاجتماعية فضلاً عن حرمان النساء والفتيات من حقوقهن المشروعة.

الهدف السادس وهو ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع، وهو هدف ذو أولوية بسبب شحة المياه في عدد من محافظات العراق، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الكثير من المشكلات والصراعات والنزاعات العشائرية، فضلاً عن النزاعات بين المناطق والمحافظات، بالإضافة لذلك مازالت الكثير من المناطق السكنية تعاني غياب شبكات الصرف الصحي الأمر الذي يهدد صحة وسلامة الجميع فضلاً عن تهديد البيئة والأضرار بها.

هذه الأهداف يفترض أن تكون لها الأولوية في الخطط الحكومية وفي البرامج التنموية، من أجل تعزيز قدرة الإنسان في العطاء والإسهام بطريقة إيجابية في العملية الإنتاجية والتنموية.

سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

إن عملية تغيير اي خلل أو مواجهة اي مشكلة تتطلب بالدرجة الأولى امتلاك ادوات التغيير المطلوبة، فضلاً عن امتلاك مصادر القوة والإرادة الصادقة والكاملة من أجل التغيير، ولهذا فإذا ما تم اختيار الحكومة العراقية الجديدة على أسس مهنية وعملية وعلمية فإنَّ كثير من المشكلات ستجد طريقها إلى الحل.

فالقضاء على ثالوث الفقر والبطالة والفساد، يتطلب بالدرجة الاساس إرادة قوية وتكاتف وتعاون رسمي وشعبي من أجل مواجهة هذا الثالوث الخطير، إذ أن مكافحة الفساد تقتضي تشديد الإجراءات القضائية والتنفيذية واعتماد مبدأ الشفافية في الكشف عن مختلف القضايا المشبوهة ومعاقبة جميع المفسدين بحسب القواعد القانونية النافذة مع ضرورة مصادرة الأموال والممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي جاءت عن طريق الفساد الإداري والمالي، وهذه الخطوة مهمة جداً من أجل اكتساب الشرعية على الصعيد الشعبي ومن أجل تمويل البرامج الحكومية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة، إذ ان استحداث فرص عمل للعاطلين لا سيما للشباب منهم يتطلب تخصيصات حكومية لإنجاز ذلك، ولكن هذا لن يكون كافياً من دون مساهمة القطاع الخاص الذي

بإمكانه توفير فرص عمل للشباب تنسجم مع طموحاتهم وتطلعاتهم المشروعة، وقد يكون من المناسب في هذا المجال دعم القطاع الخاص وتفعيل دور دائرة المشاريع الصغيرة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل الاسهام في الحد من مشكلتي البطالة والفقر.

فيما يخص العنف الأسري، ينبغي الإسراع في إقرار قانون العنف الأسري من أجل وضع حد لمظاهر العنف وصوره المستحدثة في الأسرة العراقية المعاصرة، كما ينبغي توجيه المؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية للقيام بدورها التوعوي بشأن مخاطر العنف الأسري واضراره على مستقبل الأسرة والأطفال فيها، كما ينبغي توجيه مديرية الشرطة المجتمعية للبحث عن البدائل والخيارات المتاحة والمقبولة اجتماعياً لإيواء المعنفين والمعنفات أسرياً.

الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة المخدرات توجب قيام مجلس النواب في دورته الجديدة إصدار تشريع قانوني يشدد فيه العقوبة على الاتجار بالمخدرات، فلقد أكدت التجربة الإنسانية أن الردع العام مبدأ مطلوب في مختلف أنواع الجرائم، وان العقوبة تعني في مضمونها الإصلاح أيضاً، إذ لا يمكن إصلاح مجتمع أو مكافحة السلوك الإجرامي فيه في ظل وجود قوانين غير رادعة بدعوى النظرة الإصلاحية، قد يكون هذا الأمر مقبولاً إلى حد ما مع بعض الجرائم الفردية التي لا تتطاول على المجتمع، ولكن في جريمة مثل الاتجار بالمخدرات فإنَّ هذا يعني وجود جريمة منظمة وهي بهذا تختلف عن غيرها من الجرائم الأخرى التي تتطلب التعامل معها بحسب ظروف الجاني وليس بحسب طبيعة الجريمة، وهذه هي روح القانون التي ينبغي أن يتسلح بها القضاء في العراق.